إنَّ وَأَخَوَاتُها

١٧٤ ـ لِإنَّ أَنَّ لَـيْـتَ لَـكِـنَّ لَـعَـلْ كـأَنَّ عَـكْـسُ مـا لِـكـانَ مِـنْ عَـمَـلْ[(١)]

١٧٥ ـ كـإِنَّ زَيْـداً عـالِـمٌ بـأَنِّـي كُـفْءٌ وَلـكِـنَّ ابْـنَـهُ ذو ضِـغْـنِ[(٢)]

هذا هو القسمُ الثاني من الحروفِ الناسخة للابتداء، وهي ستةُ أحرفٍ[(٣)]: إنَّ، وَأَنَّ،

= **وأما الآية الثانية:** فهي قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] فعسى هذه تامة، وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها، و«ربك» فاعل يبعثك، ولا يجوز أن تجعل «عسى» ناقصة و«ربك» اسمها، و«أن يبعثك» خبرها؛ لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي، أما صلة أن فهي يبعثك، وأما معمولها فهو مقامًا محمودًا، سواء جعلته منصوبًا على الظرفية أو غيرها، وأما الفاصل فهو لفظ ربك، فإنه ليس معمولاً ليبعثك؛ لأن الفرض أنه اسم عسى.

(١) «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن، ليت، لكن، لعل، كأن» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «لكان» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول، أي: عكس الذي استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.

(٢) «كإن» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إن: حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأني» الباء جارة، وأن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كفء» خبرها، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله: «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن: اسم لكن، وابن مضاف، والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن، وذو مضاف، و«ضغن» مضاف إليه.

(٣) قد عرفت مما قدَّمنا لك ذِكرَه في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص٢٩٦ ـ ٢٩٧) أن سيبويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفًا دالاً على الترجي مثل لعل، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن، فتنصبُ الاسم وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر:

فقُـلْـتُ عَـسَـاهَـا نَـارُ كـأسٍ وعَـلَّـهَـا

وقد تقدم إنشاده كاملاً في الموضع الذي أحلناك عليه، ومثله قول الراجز:

تَـقُـولُ بِـنْـتِـي قَـدْ أَنَـى أَنَـاكَـا يـا أبـتَـا عَـلَّـكَ أو عَـسَـاكَـا

ومثله قول عِمرانَ بن حِطَّان الخارجي:

وَلِـي نَـفْـسٌ أقُـولُ لَـهَـا إذَا مَـا تُـنَـازِعُـنِـي لَـعَـلِّـي أو عَـسَـانِـي

ولهذا تجد ابن هشام عدَّ هذه الحروف سبعة: الستة التي عدَّها الناظم والشارح، والسابع (عسى) عند سيبويه وجماعةٍ من النحاة، فاعرف ذلك.

وَكأَنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّها سيبويه خمسةً؛ فأسقط «أَنَّ» المفتوحَةَ لأنَّ أصلَها «إنَّ» المكسورة، كما سيأتي[1].

ومعنى «إنَّ، وأَنَّ» التوكيدُ[2]، ومعنى «كأنَّ» التشبيهُ، وَ«لكنَّ» للاستدراك[3]، وَ«لَيْتَ» للتَّمَنِّي، و«لَعَلَّ» للترجِّي والإِشفاق.

والفرقُ بين الترجِّي والتَّمني: أنَّ التَّمنِّي يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْداً قائم» وفي غير الممكن، نحو: «ليتَ الشَّبابَ يَعودُ يوماً»[٤] وأنَّ الترجِّيَ لا يكونُ إلَّا في المُمْكنِ؛ فلا تقولُ: «لَعَلَّ الشَّبابَ يعود».

والفرقُ بين الترجِّي والإشفاق: أنَّ الترجِّيَ يكون في المحبوب، نحو: «لعلَّ اللهَ يَرْحَمُنا» والإشفاق في المكروه، نحو: «لعلَّ العدوَّ يقدم»[5].

---

(1) صرّح ابن هشامٍ بكونها ثمانيةً باعتبار «لا» النافية للجنس منها. فقال في «أوضح المسالك» ١/ ٢٩٦: هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر. ثمّ عدّدها بالتفصيل والشرح.
وسيذكر المصنف «لا» مستقلةً في قسم آتٍ بعدَ هذا القسم، قائلاً: إنها تعمل عمل «إن».
ومن خصائصها ـ كما في «البهجة المرضية» ص١١٨ ـ ١١٩ ـ أنها مبنيةٌ على الفتح، وأنها ثلاثية ورباعيةٌ وخماسية كعدد [أحرُف] الأفعال. وهي متضمنة معنى الفعل الماضي.

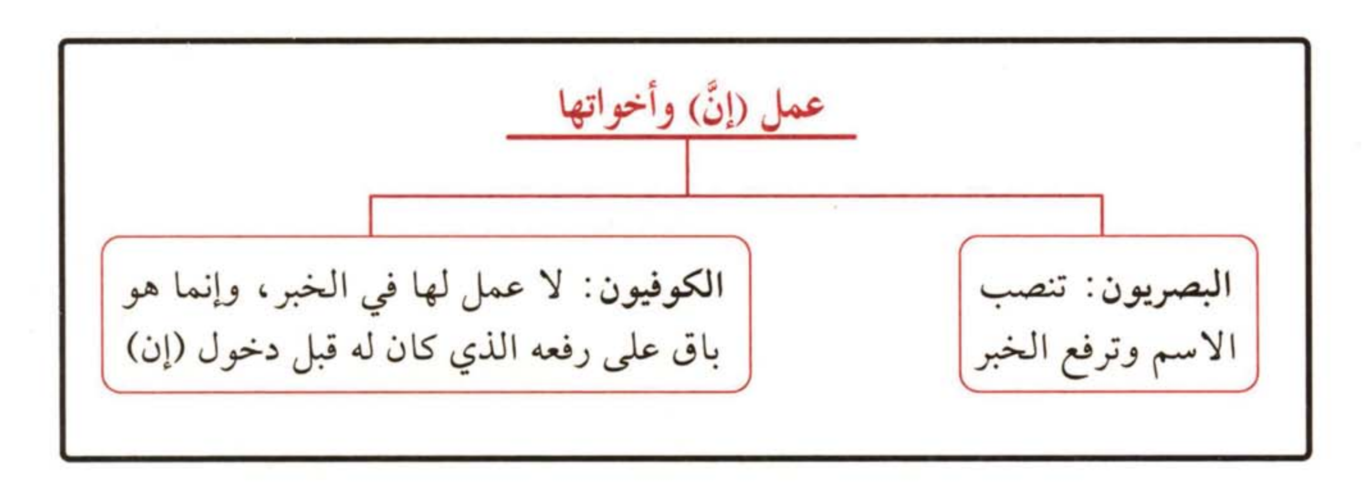
(2) تعبير ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٢٩٦ أدقُّ فقد قال: لتوكيد النّسبة، ونفي الشكّ عنها والإنكارِ لها.
قال في «ضياء السالك» أي: توكيد نسبة الخبر للاسم، وقال: فكلا الحرفين بمنزلة تكرار الجملة، ويكونان لمجرد التأكيد إن كان المخاطب عالماً بالنسبة، ولنفي الشك فيها إن كان متردداً فيها، وإن كان منكراً لها فهما لنفي الإنكار، والتوكيد لنفي الشك مستحسَنٌ، ولنفي الإنكار لازم، ولغيرهما لا ولا. ولا يُستعملان إلا في تأكيد الإثبات.
وانظر «حاشية الصبان» ١/ ٤٢٣.

(3) الاستدراك: نفي ما يُتَوَهَّمُ ثبوتُهُ، أو إثبات ما يُتوهَّم نفيُهُ.

(٤) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية، وهو قوله:
أَلَا لَيتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَومًا ... فَأُخبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

(5) ومن معاني «لعل»: التعليل. ذكره الناظم في «التسهيل»، وقال الشارحُ ابن عقيل في «المساعد» ١/ ٣٠٦: أثبتَهُ الكسائي وقال الأخفش في المعاني: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] نحوُ قول الرجل لصاحبه: أفرغْ لعلّنا نتغدّى. والمعنى: لنتغدى.
=

وهذه الحروفُ تعملُ عَكْسَ عملِ «كانَ» فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ[١]، نحو: «إنَّ زَيْداً قائِمٌ»؛ فهي عاملةٌ في الجزأين، وهذا مذهبُ البصريين، وذهبَ الكوفِيُّونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها في الخبرِ، وإنَّما هو باقٍ على رَفْعِه الذي كان له قبلَ دخولِ «إِنَّ» وهو خبرُ المبتدأ.



= ومن معانيها كذلك: الاستفهام. ذكره الناظم في «التسهيل» وقال في «المساعد» ١/٣٠٦: قاله الكوفيون، وجعل المصنف منه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣].

وانظر: «أوضح المسالك» ١/٢٩٨، و«شرح الأشموني» ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(١) **ههنا أمران يجبُ أنْ تتنبَّهَ لهما:**

الأول: أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية، مثل «ما» التعجبية، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير، أي: الوقوع في صدر الجملة، كاسم الاستفهام، ويُستثنى من هذا الأخير ضميرُ الشأن؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه «إن» في قول الأخطل التغلبي:

إنَّ مَن يَدخُلِ الكَنِيسَةَ يَومًا ... يَلقَ فِيهَا جَآذرًا وظِبَاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، ومن: اسم شرط مبتدأ، وخبره جملة الشرط وجوابه، أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسمًا لإن؛ لكونه مما يجب له التصدير.

وقد حُمِل على ذلك قوله ﷺ: «**إنَّ مِنْ أشدِّ النَّاسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصوِّرونَ**» [أخرجه مسلم (٥٥٣٧) (٥٥٣٨) (٥٥٣٩)]. فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصورون: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إنَّ»، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل «مِن» في قوله «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة مِن الجارة في الإيجاب، ويجعل «أشد» اسم «إنَّ»، و«المصورون» خبرَها، وهو مبني على رأي ضعيف. =

١٧٦ ـ وَراعِ ذا التَّرتيبَ إلَّا في الَّذي كَلَيْتَ فيهـا أَوْ هُنـا غَيْـرَ البَـذي(١)

= ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيًّا أو إنشائيًّا، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ٢]، وقولُه سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقول الشاعر:

إنَّ الـذيـن قَـتَـلـتُـم أمـسِ سَـيِّـدَهُـم لا تَـحـسَـبُـوا لَـيـلَـهُـمْ عَـن لَـيـلِـكُـمْ نَـامَـا

فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبرًا لإن، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولةً له؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم: لا تحسبوا . . . إلخ، وكذلك الباقي. هكذا قالوا، وهو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له.

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية، وهو مقيس فيما إذا خُفِّفت، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولِه جلَّ شأنُه: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩].

الأمر الثاني: أن جماعة من العلماء ـ منهم ابن سيده ـ قد حكوا أن قومًا من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسمَ والخبر جميعًا، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (ويُنسب إلى عمر بن أبي ربيعة ولم أجده في ديوانه):

إِذَا اسوَدَّ جُنحُ اللَّيلِ فلْتأْتِ ولْتَكُنْ خُـطَـاكَ خِـفَـافًـا إنَّ حُـرَّاسَـنَـا أُسْـدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرسًا:

كَـأَنَّ أُذْنَـيْـهِ إذَا تَـشَـوَّفَـا قَـادِمَـةً أو قَـلَـمًـا مُـحَـرَّفَـا

وبقول ذي الرمة:

كَـأنّ جُـلُـودَهُـنَّ مُـمَـوَّهَـاتٍ عَـلَـى أَبـشَـارِهَـا ذَهَـبًـا زُلَالَا

وبقول الراجز:

يـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم ـ هم قوم رؤبة بن العجاج ـ نصب الجزأين بإن وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة. وجمهرة النحاة لا يسلِّمون ذلك كلَّه، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسدًا، يا ليت أيام الصبا تكون رواجع.

(١) «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع «الترتيب» بدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة «إلا» أداة استثناء «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف، والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي. . . إلخ «كليت» الكاف جارة لمحذوف، وليت: حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفة، معناها التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله: «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و«البذي» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها. . . إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جارًّا ومجروراً.

أي: يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ، إلَّا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جارًّا ومجروراً؛ فإنَّه لا يلزم تأخيرُه(1). **وتحتَ هذا قسمان:**

أحدهما: أنه يجوزُ تقديمُه وتأخيره، وذلك نحو: «لَيْت فيها غَيْرَ البَذي» أو «لَيْتَ هُنا غَيْرَ البَذي» أي: الوَقِحِ؛ فيجوزُ تقديمُ «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرُهما عنها.

والثاني: أنَّه يجبُ تقديمُه، نحو: «لَيْتَ في الدَّارِ صاحِبَها» فلا يجوزُ تأخيرُ «في الدار» لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً.

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ إذا كانَ غيرَ ظَرْفٍ ولا مجرورٍ، نحو: «إنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعامَكَ» فلا يجوزُ «إنَّ طَعامَكَ زيداً آكِلٌ» وكذا إنْ كانَ المعمولُ ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو: «إنَّ زيداً واثِقٌ بِكَ» أو «جالِسٌ عندك» فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم؛ فلا تقول: «إنَّ بِكَ زَيْداً واثِقٌ» أو «إنَّ عندَكَ زيداً جالِسٌ» وأجازهُ بعضُهم، وجعل منه قوله: [الطويل]

ش٩٥ ـ فَلا تَلْحَني فيها فَإنَّ بحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ(٢)

---

(1) للتوسُّع في الظرف والمجرورات. قاله الأشموني ١/ ٤٢٦ وزاد: قال في «العمدة»: ويجب أن يُقدَّرَ العاملُ في الظرف بعد الاسم كما يُقدّر الخبر وهو غيرُ ظرف.

و«العمدة» كتابٌ للناظمِ، وتمام اسمه: «عمدة الحافظ وعدة اللافظ».

وقد ذكر ابن هشام لجواز تقدم الخبر على الاسم أن يكون الحرفُ غير «عسى» و«لا» [النافية للجنس].

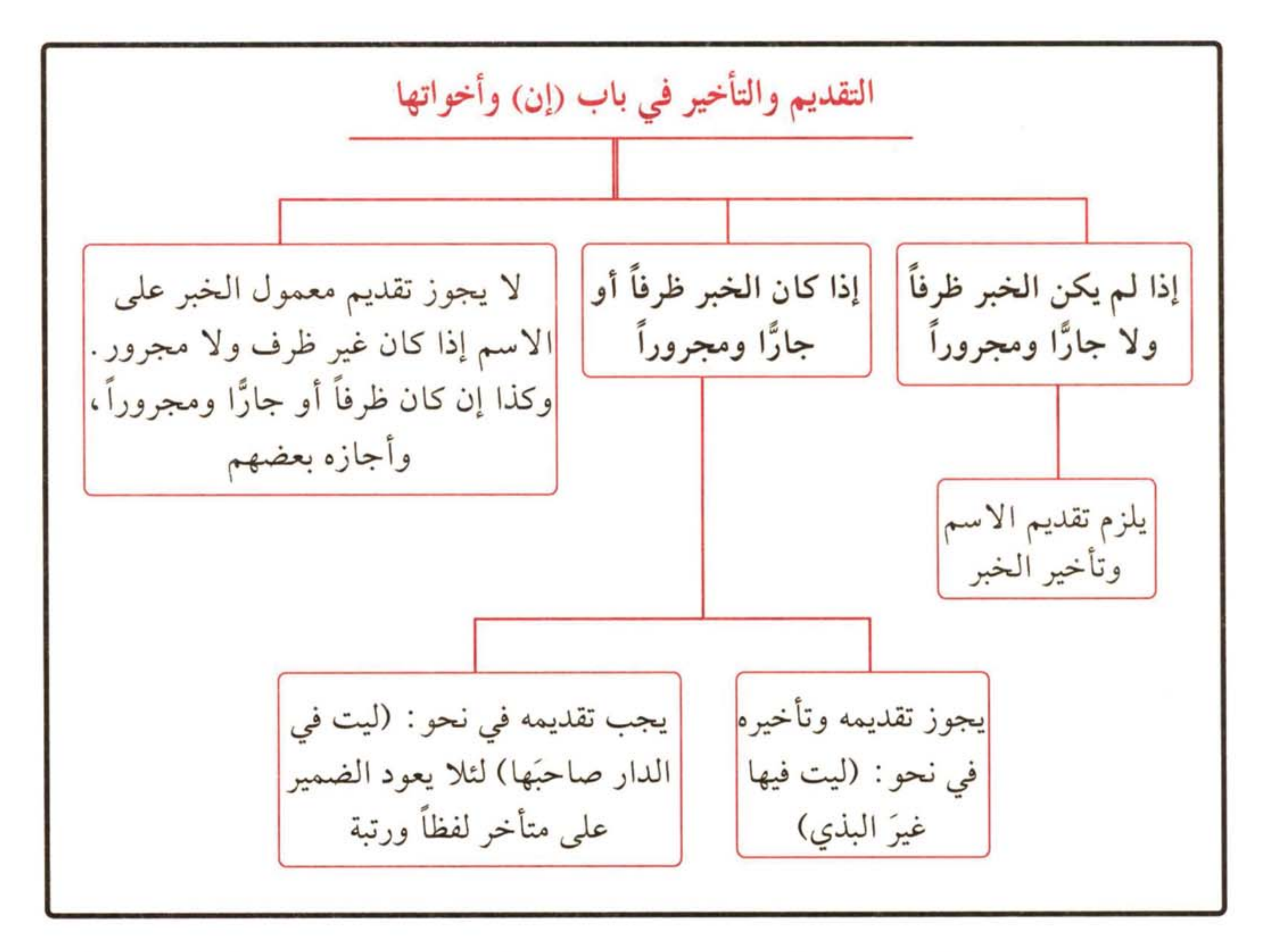
وتعليل ذلك: أن شرط عملهما اتصالُ اسميهما بهما.

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٨٠).

اللغة: «لا تلحني» من باب فتح، أي: لا تلمني ولا تعذلني «جم» كثير عظيم «بلابله» أي وساوسه، وهو جمع بَلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: «يقول: لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبُّها، فالعذل لا يصرفني عنها» اهـ.

الإعراب: «**فلا**» ناهية «**تلحني**» تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**فيها**» جار ومجرور متعلق بتلحى «**فإن**» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «**بحبها**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «مصاب» الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه «**أخاك**» أخا: اسم إن، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «**مصاب**» خبر «إن» ومصاب مضاف، و«**القلب**» مضاف إليه «**جم**» خبر ثان لإن «**بلابله**» بلابل: =



١٧٧ ـ وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّها وَفي سِوَى ذاكَ اكْسِرِ[(١)]

= فاعل لجم مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى «أخاك» مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: تقديم معمول خبر «إن» ـ وهو قوله: «بحبها» ـ على اسمها ـ وهو قوله: «أخاك» ـ وخبرها، وهو قوله: «مصاب القلب»، وأصل الكلام: «إن أخاك مصاب القلب بحبها» فقدَّم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها مع بقاء الاسم مقدمًا على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (انظر الكتاب ١/ ٢٨٠).

(١) **«وهمز»** مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «افتح» الآتي، وهمز مضاف، و**«إن»** قصد لفظه: مضاف إليه **«افتح»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«لسد»** جار ومجرور متعلق بافتح، وسد مضاف، و**«مصدر»** مضاف إليه **«مسدها»** مسد: مفعول مطلق، ومسد مضاف، والضمير مضاف إليه **«وفي سوى»** جار ومجرور متعلق بقوله: «اكسر» الآتي، وسوى مضاف، واسم الإشارة من **«ذاك»** مضاف إليه، والكاف حرف خطاب **«اكسر»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

«إنَّ» لها ثلاثةُ أحوال: وُجوبُ الفتح، ووجوبُ الكَسْرِ، وجَوازُ الأمرين:

فيجبُ فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمصدرٍ، كما إذا وَقَعتْ في مَوضعِ مرفوعِ فعلٍ(١)، نحو: «يُعجبني أنَّكَ قائِمٌ» أي: قيامُك، أوْ مَنْصوبِه، نحو: «عَرَفْتُ أنَّكَ قائِمٌ» أي: قيامَك، أو في موضعِ مجرورِ حرفٍ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ» أي: من قيامِك(٢)، وإنما قال: «لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّها» ولم يَقُلْ: «لسدِّ مفردٍ مَسدَّها» لأنَّه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّها ويجبُ كسرُها، نحو: «ظننتُ زيداً إنَّه قائمٌ» فهذه يجبُ كسرُها وإنْ سَدَّ مَسَدَّها مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكِنْ لا تُقَدَّرُ بالمصدرِ؛ إذ لا يصحُّ «ظننتُ زيداً قيامَه»(٣).

---

(١) شمل قول الشارح: «مرفوع فعل» ما إذا وقعت «أن» في موضع الفاعل، كالمثال الذي ذكره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: أو لم يكفهم إنزالُنا، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: قل: أُوحي إليَّ استماع نفر من الجن، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرًا، كما في هذه الأمثلة، وبين أن يكون الفعل مقدرًا، وذلك بعد «ما» المصدرية، نحو قولهم: «لا أكلِّمه ما أنَّ في السماء نجمًا» وقولِهم: «لا أفعلُ هذا ما أنَّ حِراءَ مكانَه» التقدير: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه، وبعد «لو» الشرطية في مذهب الكوفيين، وذلك كما في نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥] أي: لو ثبت صبرهم.

(٢) ذكر المؤلف ضابطًا عامًّا للمواضع التي يجب فيها فتح همزة «إن» وهو أن يسد المصدر مسدها، وقد ذكر الشارح ثلاثة منها، **وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى**:

الأول: أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: ومن آياته رؤيتك الأرض.

الثاني: أن تقع في موضع خبر مبتدأ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول، وبشرط ألا يكون خبر «أن» صادقًا على ذلك المبتدأ، نحو قولك: ظني أنك مقيم معنا اليوم، أي: ظني إقامتك معنا اليوم.

الثالث: أن تقع في موضع المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] أي: مثل نطقكم؛ فما: صلة، ومثل: مضاف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.

الرابع: أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم.

الخامس: أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] أي: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم، فهو بدل اشتمال من المفعول به.

(٣) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل، والمفعول الثاني لظن أصله خبر.

فإنْ لم يجبْ تقديرُها بمصدرٍ، لم يجبْ فتحُها، بل تُكْسرُ، وجوباً أو جوازاً، على ما سنبين. وتحت هذا قسمان؛ أحَدُهما: وجوبُ الكَسْرِ، والثاني: جَوازُ الفَتْحِ والكَسْرِ؛ فأشار إلى وجوبِ الكَسْرِ بقوله:

١٧٨ ـ فاكْسِرْ في الابْتِدا وَفي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ «إنَّ» لِيَمينٍ مُكْمِلَهْ[1]

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالقَولِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ ... حالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذو أَمَلْ[2]

١٨٠ ـ وَكَسَروا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقا ... بِاللّامِ كاعْلَمْ إنَّهُ لَذو تُقَى[3]

فذكَرَ أنه يجبُ الكَسْرُ في ستَّةِ مواضع:

الأول: إذا وقعتْ «إنَّ» ابتداء، أي: في أوَّلِ الكلامِ، نحو: «إنَّ زيداً قائِمٌ» ولا يجوزُ وقوعُ المفتوحة ابتداء؛ فلا تقول: «أنّكَ فاضِلٌ عِنْدي» بل يجبُ التأخير؛ فتقول: «عندي أنّكَ فاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداءَ بها.

---

(١) «فاكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الابتدا» جار ومجرور متعلق باكسر «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، وبدء مضاف، و«صلة» مضاف إليه «وحيث» الواو عاطفة، حيث: ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه: مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله: «مكملة» الآتي «مكمله» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٢) «أو» حرف عطف «حكيت» حكي: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن «محل» مفعول فيه، ومحل مضاف، و«حال» مضاف إليه «كزرته» الكاف جارة لقول محذوف، كما سلف مراراً، زرته: فعل وفاعل ومفعول «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «ذو» خبرها، وذو مضاف، و«أمل» مضاف إليه، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في «زرته».

(٣) «وكسروا» الواو عاطفة، وكسروا: فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل جر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جارة لقول محذوف، اعلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها «لذو» اللام هي لام الابتداء، وهي المعلقة، ذو: خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«تقى» مضاف إليه.

الثاني: أنْ تقع «إنَّ» صَدْرَ صلة، نحو: جاءَ الذي إنه قائمٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦].

الثالث: أن تقعَ جواباً للقَسَم وفي خبرها اللّام، نحو: «واللهِ إن زَيْداً لَقائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مَحْكِيَّة بالقول، نحو: «قُلْتُ: إنَّ زيداً قائم» قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] فإنْ لم تُحْكَ به، بَلْ أُجْرِيَ القولُ مُجْرَى الظَّنِّ، فُتِحَتْ، نحو: «أَتقولُ أنْ زيداً قائم؟»[1] أي: أتظنُّ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «زُرْتُه وَإنِّي ذو أَمَلٍ» ومنه قولُه تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] وقولُ الشاعر: [المنسرح]

ش٩٦ ـ ما أَعْطياني وَلا سَأَلْتُهُما   إلَّا وَإِنِّي لَحاجِزي كَرَمي[2]

---

(١) «أنّ» مع اسمها وخبرها في تأويلِ مصدر منصوب سدَّ مسدَّ مفعولي الفعل «تقول» الذي هو بمعنى «تظنّ».

(٢) البيت لكثيِّر عزَّة، وهو كثيِّر بن عبد الرحمن، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

دَعْ عَنكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطلَبُهَا   واذكُرْ خَليلَيكَ مِن بَنِي الحَكَمِ

اللغة: «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدرًا ميميًّا بمعنى الطلب، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب «إلا» رواية سيبويه رحمه الله على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبي العباس المبرِّد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، ورواية سيبويه أعرف وأشهر، وأصلح للدلالة على ما يراد من المعنى «حاجزي» أي مانعي، وتقول: حجزه يحجزه، من باب ضرب: إذا منعه وكفَّه.

الإعراب: «ما» نافية «**أعطياني**» أعطى: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: ما أعطياني شيئًا «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية «**سألتهما**» فعل وفاعل ومفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره كالسابق «**إلا**» أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال «**وإني**» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**لحاجزي**» اللام للتأكيد، حاجز: خبر إن، وحاجز مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**كرمي**» كرم: فاعل بحاجز، وكرم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، =

السادس: أن تقع بعد فِعْلٍ من أفعال القُلوبِ وقد عُلِّقَ عنها باللّام[1]، نحو: «عَلِمْتُ إنَّ زيداً لقائمٌ» وسنبين هذا في باب «ظَنَّ» فإنْ لم يكنْ في خبرِها اللّامُ فُتِحَتْ، نحو: «علمت أنَّ زيداً قائم».

هذا ما ذكره المصنف، وأُورِدَ عليه أنه نقص مواضِعَ يجب كسر «إنَّ» فيها:

الأول: إذا وقعتْ بعدَ «ألا» الاستفتاحية، نحو: «ألا إِنَّ زَيْداً قائِمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣].

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «اجْلِسْ حيثُ إنَّ زَيْداً جالِسٌ»[2].

= وكأنه قال: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال إلا في هذه الحالة.

الشاهد فيه: قوله: «إلا وإني.. إلخ» حيث جاءت همزة «إن» مكسورة لأنها وقعت موقع الحال، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة «إن» وهو اقتران خبرها باللام، وقال الأعلم (ج١ ص٤٧٢): «الشاهد فيه كسر إن؛ لدخول اللام في خبرها، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة منابَ الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك» اهـ.

ومثل هذا البيت قولُ الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾ [الفرقان: ٢٠] فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوبًا لسببين كل واحد منهما يقتضي ذلك على استقلاله: وقوعها موقع الحال، واقتران خبرها باللام.

(1) أي: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب المتصرفة التي تنصب مفعولين، عُلِّق عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرِها.

وإنما وجب الكسر؛ لأن فتحها يستلزم تسليط العاملِ عليها، وما قبل اللام لا يعمل في ما بعدها؛ لأن لها الصدارة.

والتعليقُ: إبطال العمل لفظاً لا محلّاً؛ لوجود ما له صدارة الكلام بعد الفعل.

(2) حيث: اسمُ مكان مُبهَم يُفَسِّرُهُ ما يُضاف إليه. وقد قَلَّ وروده للزمان.

وكُسِرَت «إنّ» هنا؛ لأن «حيث» لا تُضاف إلا إلى جملة.

ومثلُ «حيث» «إذْ» وهي ظرفٌ للزمان الماضي تجب إضافته إلى الجمل.

ولهذا الوجوب تُكسَرُ همزة «إنَّ» بعدَه.

وهذا مما يُستدَرك على الناظم والشارح معاً، ولك أن تعتبره الموضعَ العاشر لكسر همزة «إن».

وهو أن تَقَعَ بعد «إذْ» كقولك: جئتُ إذ إنَّ المطرَ يهطل.

وعدُّهُ العاشرَ فعلُ ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

الثالث: إذا وقعَتْ في جملةٍ هي خَبَرٌ عن اسمِ عين، نحو: «زيدٌ إنَّهُ قائِمٌ»(1).

ولا يَرِدُ عليه شَيءٌ من هذه المواضعِ؛ لدخولها تحتَ قولِه: «فاكْسِرْ في الابتدا» لأنَّ هذه إنما كُسِرَتْ لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأ بها.

١٨١ ـ بَعْدَ إذا فُجاءَةٍ أَوْ قَسَمِ … لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي(٢)

١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ «فا» الجزا وَذا يَطَّرِدُ … في نَحْوِ «خَيْرُ القَوْلِ إنِّي أَحْمَدُ»(٣)

يعني أنَّه **يجوزُ فتحُ «إنَّ» وكسرُها** إذا وقعت بعدَ إذا الفُجائية، نحوُ: «خرجْتُ فإذا أَنَّ زيداً قائِمٌ» فمن كَسرَها جعلَها جملة(4)، والتقديرُ: خرجتُ فإذا زيدٌ قائِمٌ، وَمَنْ فتحَها جعلَها مع صِلَتِها مصدَراً، وهو مبتدأ خبرُه إذا الفُجائية، والتقديرُ: فإذا قيامُ زيدٍ، أي: ففي الحَضْرةِ قيامُ زيدٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً، والتقديرُ: خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ مَوْجود(٥)، ومما جاء بالوجهَيْنِ قولُه: [الطويل]

---

(1) لأن اسم العين ـ أو اسم الجثة ـ لا يُخبَرُ عنه باسم المعنى، وهو المصدر المؤول من «أن» المفتوحة وما بعدَها.

(٢) «بعد» ظرف متعلق بقوله: «نمي» في آخر البيت، وبعد مضاف، و«إذا» مضاف إليه، وإذا مضاف، و«فجاءة» مضاف إليه، وهي من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، وبعد مضاف، والهاء مضاف إليه، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله: «نمي» الآتي «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «همز إن».

(٣) «مع» ظرف معطوف على قوله: «بعد» السابق بعاطف مقدر، ومع مضاف، و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة أيضاً: مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ، وخير مضاف، و«القول» مضاف إليه «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن، وجملة إن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «نحو» إليه.

(4) أي: كلاماً تاماً.

(٥) هذان الوجهان اللذان جوَّزهما المؤلِّف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف في إذا الفجائية: أهي حرف أم ظرف؟ (انظر ص٢٣١)، فمن قال: هي ظرف مكاني أو زماني، جعلها الخبر وفتح الهمزة، ومن قال: هي حرف، أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها في تأويل مفرد، وهذا =

ش٩٧ ـ وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَما قيلَ سَيِّداً إِذا أَنَّـهُ عَـبْـدُ الـقَـفـا والـلَّـهـازِمِ(١)

= المفرد إما أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفًا، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة، وإن جعلتها مفردًا فتحت الهمزة.

والحاصل أن من قال: «إذا حرف مفاجأة» ـ وهو ابن مالك ـ جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة، وجاز عنده أيضًا فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، وأما من جعل إذا ظرفًا زمانيًا أو مكانيًا، فقد أوجب فتح همزة أن على أنها في تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله.

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا» ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه، وهو أن إذا الفجائية حرف، أو على التلفيق من المذهبين: بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها، والكسرُ على مذهب من قال بحرفيتها، مع أن من قال بحرفيَّتها يجوِّز فيها الفتح أيضًا.

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١/ ٤٧٢): «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أُخبرك به» اهـ.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة، بكسر اللام والزاي: وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله: «عبد القفا واللَّهازم» كناية عن الخِسَّة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فأنت إذا تأملت فيه ونظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يُضرب على قفاه ولهزمته، وليس أحد يُضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته.

المعنى: كنت أظن زيدًا سيدًا كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

الإعراب: «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أرى**» بزنة المبني للمجهول ـ ومعناه أظن ـ فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**زيدًا**» مفعوله الأول «**كما**» الكاف جارة، وما: مصدرية «**قيل**» فعل ماض مبني للمجهول، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقًا، والتقدير: ظنًّا موافقًا قول الناس «**سيدًا**» مفعول ثان لأرى، والجملة من «**أرى**» وفاعلها ومفعوليها في محل نصب خبر كان «**إذا**» فجائية «**إنه**» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «**عبد**» خبر إن، وعبد مضاف، و«**القفا**» مضاف إليه «**واللهازم**» معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله: «إذا أنه» حيث جاز في همزة «إن» الوجهان؛ فأما الفتح، فعلى أن تقدِّرها مع معموليها بالمفرد الذي هو مصدر وإن كان هذا المفرد محتاجًا إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة، وهذا الوجه يتأتَّى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها، قال سيبويه: «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد: مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز» اهـ. وقال الأعلم: «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرِها بعد إذا، فالكسر على نية وقوع =

روي بفتح «أَنَّ» وكَسْرِها؛ فمَنْ كَسَرَها جعلَها جملةً [مستأنفةً]، والتقدير: إذا هو عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ، ومن فَتَحَها جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول: فإذا عُبوديَّتُه، أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني: فإذا عبوديته موجودة.

وكذا يجوزُ فتحُ «إِنَّ» وكسرُها إذا وقعَتْ جَوابَ قَسَمٍ وليسَ في خبرِها اللّام، نحوُ: «حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد روي بالفتح والكسرِ قولُه: [الرجز]

ش٩٨ ـ لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّي ذي القاذورَةِ المَقْلِيِّ

أَوْ تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... أَنِّي أَبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ[1]

= المبتدأ، والإخبار عنه بإذا، والتقدير: فإذا العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفًا على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ.

والمحصَّل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك:

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف، فأوجب فتح همزة إن وجعل أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، **ويجوز لك حينئذ ثلاثة أوجه من الإعراب: الأول**: أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها. **والثاني**: أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي: فإذا العبودية شأنه، أو: فإذا العبودية موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره. **والثالث**: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا شأنه العبودية، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت في عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف، فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها، فإن فتحتها فهي ومدخولها في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول: أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك ـ على هذا ـ أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ؛ لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفًا، وإن كسرتها، فليس لك إلا الإعراب الظاهر؛ إذ ليس في الكلام تقدير، فاحفظ هذا والله تعالى يُرشدك.

(١) البيتان يُنسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولدًا فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة؛ إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيءِ طباعه «المقلي» المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضًا: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذًا من اليائي؛ لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: «لتقعدن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة =

ومُقتَضى كلامِ المصنِّفِ أنه يجوزُ فتحُ «إنَّ» وكسْرُها بعدَ القَسَم إذا لم يَكُنْ في خبرِها اللّامُ، سَواءٌ كانت الجملةُ المقسَمُ بها فعليةً والفعلُ فيها ملفوظٌ به، نحوُ: «حَلَفْتُ إنَّ زيداً قائِمٌ» أو غيرُ ملفوظٍ به، نحو: «واللهِ إنَّ زيداً قائمٌ» أو اسميةً، نحوُ: «لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائمٌ»(١).

= لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «تقعدينن» فحذفت نون الرفع فرارًا من اجتماع ثلاث نونات، فلما حذفت التقى ساكنان، فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما، وهي كالثابتة؛ لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف، و«القصي» مضاف إليه «مني» جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال «ذي» نعت للقصي، وذي مضاف، و«القاذورة» مضاف إليه «المقلي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف بمعنى إلا «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أن، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «بربك» الجار والمجرور متعلق بتحلفي، ورب مضاف، والكاف مضاف إليه «العلي» صفة لرب «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «أبو» خبر أن، وأبو مضاف، وذيا من «ذيالك» اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

الشاهد فيه: قوله: «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده.

أما الفتح، فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي. وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعي جوابًا لا بدَّ أن يكون جملة، ويستدعي محلوفًا عليه يكون مفردًا ويتعدى له فعل القسم بعلى؛ فإن قدرت «أن» بمصدر، كان هو المحلوف عليه، وكان مفردًا مجرورًا بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة، فهي جواب القسم، فتنبَّه لهذا الكلام.

(١) **اعلم أن ههنا أربعَ صور:**

الأولى: أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: حلفت بالله إنك لصادق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقولُه جلَّ شأنه: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣].

والثانية: أن يحذف فعل القَسَم وتقع اللام أيضًا في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢].

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين، لأنَّ اللّام لا تدخلُ إلا على خبرِ إنَّ المكسورة.

والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القَسَم ولا تقترن اللام بخبر إن، كما في البيت الشاهد السابق (رقم٩٨).

ولا خلاف أيضًا في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن وفتحها، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما في شرح الشاهد السابق. =

وكذلك **يجوزُ الفتحُ والكسْرُ** إذا وقعت «إنَّ» بعدَ فاءِ الجزاءِ[1]، نحوُ: «مَنْ يَأتِني فَإنَّهُ مُكْرَمٌ» فالكسرُ على جَعْلِ «إنَّ» ومعمولَيها جملةً أجيب بها الشرطُ، فكأنه قال: مَنْ يأتِني فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْلِ «أنَّ» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف[٢]، والتقدير: مَنْ يَأتِني فإكْرامُه مَوْجودٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً والمبتدأُ محذوفاً، والتقدير: فجزاؤهُ الإكرامُ.

وممّا جاء بالوجهين قولُه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] قُرِئ: ﴿فإنَّه غفورٌ رحيم﴾ بالفتح [والكسر[3]؛ فالكسرُ على جَعْلِها جملةً جواباً لـ«مَنْ»، والفتحُ] على جعلِ أنَّ وصلتِها مصدراً مبتدأ خبرُه محذوف، والتقدير: فالغُفرانُ جزاؤُهُ، أو على جعلِها خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: فجزاؤُه الغفرانُ.

= **والصورة الرابعة:** أن يحذفَ فعلُ القَسَم ولا تقترنَ اللّام بخبر «إنَّ»، نحو قولك: واللهِ إنك عالم، ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوِّزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوِّزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في «جمع الجوامع»: «وما نُقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط؛ لأنه لم يُسمع» اهـ.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصًا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

(1) وهي التي تقع في صدر جواب الشرط.

(٢) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، ولم يُقرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تتقدم فيه أن مفتوحة، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤]، وكالآية التي تلاها الشارح.

(3) قال ابن الجزري في «النشر» ٢/ ١٩٧: واختلفوا في ﴿أنه من عمل.. فأنه غفور رحيم﴾ فقرأ ابنُ عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، ووافقهم المدنيان [نافع وأبو جعفر] في الأولى. وقرأ الباقون بالكسر فيهما.

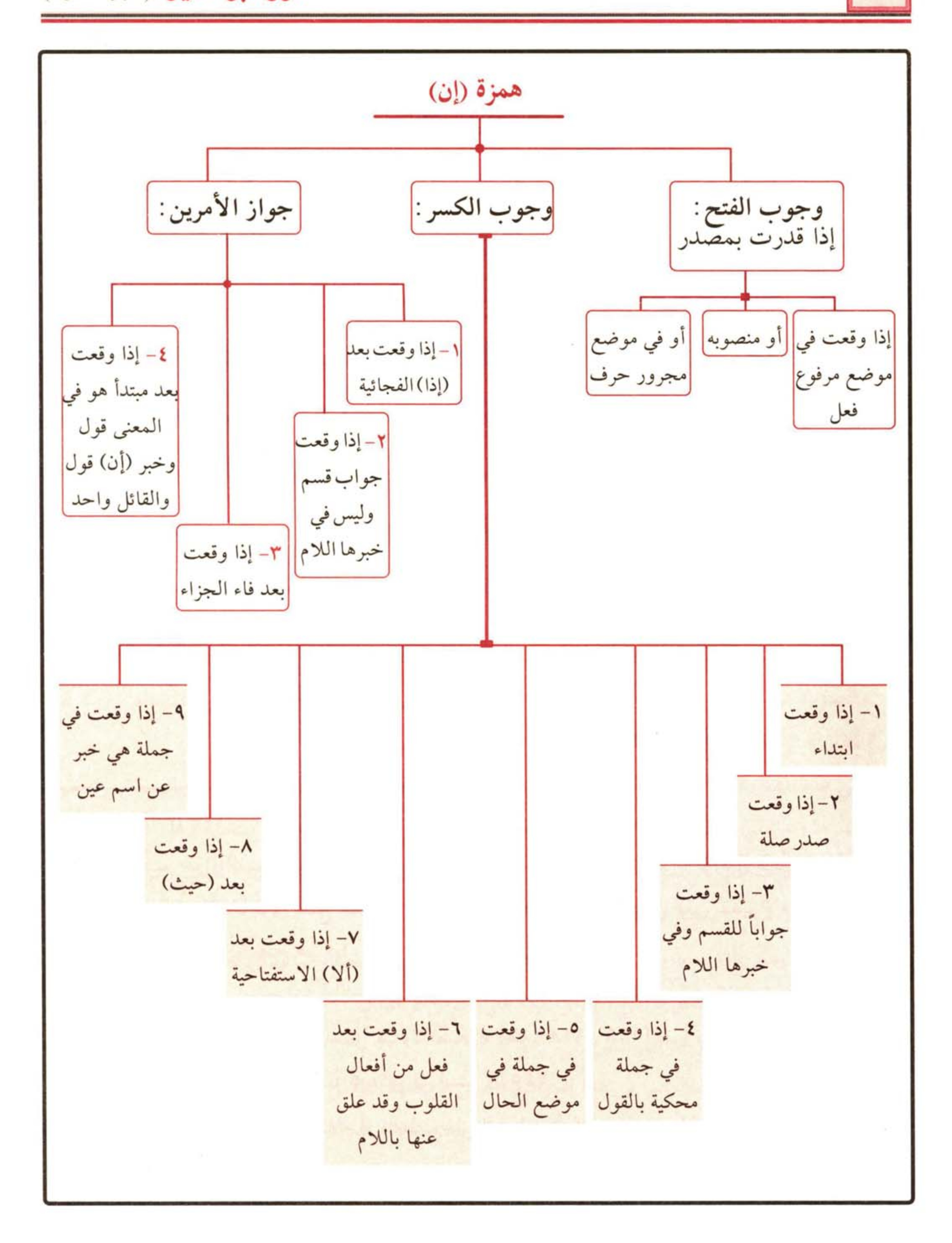
وكذلكَ يجوزُ الفتحُ والكَسْرُ إذا وقعَتْ «أنَّ» بعدَ مبتدأ هو في المعنى قولٌ، وخَبَرُ «أنَّ» قولٌ، والقائلُ واحِدٌ، نحو: «خَيْرُ القَوْلِ أني أَحمدُ [الله]» فمَنْ فتحَ جعلَ «أنَّ» وصلتَها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير: خَيْرُ القول حمدُ الله، فـ«خيرُ»: مبتدأ، و«حَمْدُ الله»: خبرُه، ومَنْ كَسَرَ جعلَها جملةً خبراً عن «خير» كما تقول: «أولُ قراءتي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]» فأولُ: مبتدأ، و«سبح اسم ربك الأعلى» جملةٌ خبرٌ عَنْ «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و«إني أحمد الله» خبرُه، ولا تحتاجُ هذه الجملة إلى رابِطٍ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ في المعنى؛ فهي مثل: «نُطْقي اللهَ حَسْبي».

ومثَّلَ سيبويه هذه المسألةَ بقوله[1]: «أولُ ما أقولُ أنِّي أَحْمَدُ الله» وخَرَّجَ الكسر على الوجهِ الَّذي تَقَدَّم ذكرُه، وهو أنه من بابِ الإخبارِ بالجمل، وعليه جَرَى جماعةٌ من المتقدِّمين والمتأَخِّرين: كالمبرِّد، والزجَّاج، والسِّيرافي، وأبي بكر بنِ طاهرٍ؛ وعليه أكثرُ النَّحويين[2].

---

(1) «الكتاب» ٣/ ١٤٣.

(2) من مواضع جواز الفتح والكسر: أن تقع في موضع التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ﴾ [التوبة: ١٠٣] قُرِئَ بفتح همزة ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ قرأها نافع والكسائي على تقدير لام العلة، ودخول حرف الجر على «إن» يفتح همزتها.
ومن مواضعهما على الجواز: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨ ـ ١١٩] فقرأ نافع وشعبة من بين العشرة بكسر الهمزة من ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ﴾. كما في النشر ٢/ ٢٤٥.
والكسر على تقدير استئناف الكلام أو العطف على الجملة الأولى، والفتح على العطف على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾.
ومن مواضع جواز الوجهين: وقوع «إن» بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، والفتح بالجارة وبالعاطفة، وكذلك إن وقعت بعد «أما» فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة «ألا» والفتح على أنها بمعنى «أحقاً».
ومن مواضع الجواز: وقوعها بعد «لا جرم» حكى الفراء الكسر على اعتبار أنها بمنزلة اليمين.
انظر «أوضح المسالك» ١/ ٣٠٧ ـ ٣١٢، و«شرح الأشموني» ١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧.


همزة (إن)
وجوب الفتح: إذا قدرت بمصدر
إذا وقعت في موضع مرفوع فعل
أو منصوبه
أو في موضع مجرور حرف
وجوب الكسر:
١- إذا وقعت ابتداء
٢- إذا وقعت صدر صلة
٣- إذا وقعت جواباً للقسم وفي خبرها اللام
٤- إذا وقعت في جملة محكية بالقول
٥- إذا وقعت في جملة في موضع الحال
٦- إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام
٧- إذا وقعت بعد (ألا) الاستفتاحية
٨- إذا وقعت بعد (حيث)
٩- إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين
جواز الأمرين:
١- إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية
٢- إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام
٣- إذا وقعت بعد فاء الجزاء
٤- إذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر (أن) قول والقائل واحد

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ   لامُ ابْتِداءٍ نَحْوُ إنِّي لَوَزَرْ[١]

يجوزُ دخولُ لامِ الابتداء على خَبَرِ «إنَّ» المكسورة[٢]، نحوُ: «إنَّ زَيْداً لقائمٌ».

وهذه اللّام حَقُّها أنْ تدخلَ على أوَّلِ الكلامِ، لأنَّ لها صَدْرَ الكلامِ، فحقُّها أنْ تدخلَ على «إنَّ» نحو: «لَأنَّ زيداً قائمٌ» لكنْ لما كانت اللّامُ للتأكيد، وإنَّ للتأكيدِ، كَرِهوا الجمعَ بينَ حرفين بمعنىً واحدٍ، فأَخَّروا اللّامَ إلى الخَبرِ[3].

---

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله: «تصحب» الآتي، وبعد مضاف، و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «لام» فاعل مؤخر عن المفعول، ولام مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، وزر: خبر إن، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به.

(٢) يشترط في خبر «إن» الذي يجوزُ اقتران اللام به ثلاثةُ شروط، ذكر المصنِّفُ منها شرطين فيما يأتي (وانظر ص٣٣٥ ـ ٣٣٦):

الأول: أن يكون مؤخرًا عن الاسم، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه، نحو قولك: إن في الدار زيدًا، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر، وهو مردود بنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدُّم معمولَيه، وهما «بهم» و«يومئذ».

الثاني: أن يكون الخبر مثبتًا غير منفي، فإن كان منفيًا امتنع دخول اللام عليه.

الثالث: أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد، وذلك بأن يكون واحدًا من خمسة أشياء: أولها: المفرد، نحو: «إن زيدًا لقائم»، وثانيها: الجملة الاسمية، نحو: «إن أخاك لَوجهُه حسن»، والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، نحو: «إن زيدًا ليقوم»، والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد، نحو: «إن زيداً لعسى أن يزورنا، والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد، نحو: «إن زيدًا لقد قام».

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزأيها، نحو: «إن زيدًا لوجهه حسن»، وعلى الثاني منهما، نحو: «إن زيدًا وجهه لحسن»، ودخولها على أول الجزأين أَولى؛ بل ذكر صاحب «البسيط» أن دخولها على ثانيهما شاذ.

(3) قدّموا «إن» لكونها عاملة، والعامل من حقه التقديم، وأخروا اللام لأنها غير عاملة.

ولا تدخلُ هذِه اللّامُ على خَبَرِ باقي أخواتِ «إنَّ»[1]؛ فلا تقولُ: «لَعَلَّ زيداً لَقائمٌ» وأجازَ الكوفيُّون دُخولَها في خبرِ «لَكِنَّ»، وأنشدوا: [الطويل]

ش٩٩ ـ يَلومونَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي   وَلَـكِـنَّـنـي مِـنْ حُـبِّـهـا لَـعَـمِـيـدُ[2]

---

(1) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ٤٣٧: اقتضى كلامُهُ أنها لا تصحب خبر غير «إنَّ» المكسورة، وهو كذلك، وما ورد من ذلك يُحكَم فيه بزيادتها.. وذكر أشعاراً.

ومعنى قوله: بزيادتها، أي: لا تكون لام الابتداء بل لاماً زائدة، كما سيذكر شارحُنا بعد قليل.

وقال الصبان: إنما لم تدخل اللام على خبرِ غيرِها [أي: «إن»]؛ لأنها تدخل على الجملة ولا تغيّر معناها ولا حكمها، بخلاف أخواتِها، فـ«ليت» تُحدِثُ في الخبرِ التمنّي، و«لعلّ» الترجي، و«كأن» التشبيه..

ومعنى كلامه: أن هذا يتناقض مع شأن لام الابتداء التي تؤكد نسبة الخبر للاسم. فافطَنْ.

(٢) هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يُعرف له قائل، ولم أجد أحدًا ذكر صدره قبل الشارح العلامة، بل وقفت على قول ابن النحَّاس: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن، واستدلوا بقوله:

وَلَـكِـنَّـنِـي مِـن حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيـدُ

والجواب: أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يُذكر منه إلا هذا؛ ولم ينشده أحد ممن وثِّق في العربية، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان» اهـ كلامه. ومثله للأنباري في «الإنصاف» (٢١٤). وقال ابن هشام في «مغني اللبيب»: «ولا يعرف له قائل؛ ولا تتمة، ولا نظير» اهـ.

ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة، أم وضعه من عند نفسه، أم مما أضافه بعض الرواة قديمًا لتكميل البيت غيرَ متدبر لما يجرُّه هذا الفعلُ من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يُعرف أوله.

اللغة: «عميد» من قولهم: عمده العشق، إذا هدَّه، وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.

الإعراب: «**يلومونني**» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى، وإلا فالواو حرف دال على الجمع، وعواذلي: هو فاعل يلوم، وهذه لغة «أكلوني البراغيث» وقوله: «**في حب**» جار ومجرور متعلق بيلوم، وحب مضاف، و«**ليلى**» مضاف إليه «**عواذلي**» مبتدأ مؤخر على الفصحى «**ولكنني**» لكن: حرف استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه «**من حبها**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عميد» الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه «**لعميد**» اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكن.

الشاهد فيه: قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء ـ في الظاهر ـ على خبر لكن، **وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين، والبصريون يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة:**

أحدها: أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات، فلا تثبت به حجَّة. =

وخُرِّجَ على أنَّ اللامَ زائدةٌ، كما شَذَّ زيادتُها في خَبَرِ «أَمْسَى» نحو قوله: [البسيط]

ش١٠٠ـ مَرُّوا عَجالَى فَقالوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقالَ مَنْ سَأَلوا أَمْسَى لَمَجْهودا(١)

= الثاني: ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة وليست لام الابتداء.

الثالث: سلَّمنا صحة البيت، وأن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر «لكن» وإنما هي داخلة على خبر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصل الكلام: «ولكن إنني من حبها لعميد» فحذفت همزة «إن» تخفيفًا، فاجتمع أربع نونات، إحداهن نون «ولكن» واثنتان نونا «إن» والرابعة نون الوقاية؛ فحذفت واحدة منهن، فبقي الكلام على ما ظننت.

الرابع: سلمنا أن هذا البيت صحيح، وأن اللام هي لام الابتداء، وأنها داخلة على خبر لكن، ولكننا لا نسلِّم أن هذا مما يجوز القياس عليه، بل هو ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة.

والتخريجان الثالث والرابع متحتِّمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠، ١٠١) وما نذكره من قول كُثَيِّر في شرح الشاهد الآتي، وكذلك في قول الآخر:

أمسى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعدَ عِزَّتِه وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أعلَاجِ سُودَان

(١) حكى العيني أن هذا البيت من أبيات «الكتاب» ولم ينسبوه إلى أحد، وأنشده أبو حيان في «التذكرة» مهمَلاً أيضًا، وأنشده ثعلب في «أماليه» وأنشده أبو علي الفارسي، وأنشده أبو الفتح ابن جني، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، وقد راجعت «كتاب» سيبويه لأحقِّق ما قاله العيني فلم أجده بين دُفَّتيه.

اللغة: «عجالى» جمع عجلان، كسكران وسكارى. ومن العلماء من يرويه: «عِجالاً» بكسر العين على أنه جمع عجل، بفتح فضم، مثل رجل ورجال. ومنهم من يرويه: «سراعًا» على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» رُوي في مكانه: «كيف صاحبكم» وقوله: «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه، ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا «مجهودًا» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه.

الإعراب: «مروا» فعل وفاعل «**عجالى**» حال «**فقالوا**» فعل وفاعل «**كيف**» اسم استفهام خبر مقدم «**سيدكم**» سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «**قال**» فعل ماض «**من**» اسم موصول فاعل قال «**سألوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: سألوه، وقد بينا أنه يُروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى مَنْ «**أمسى**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى سيدكم «**لمجهودًا**» اللام زائدة، مجهودًا: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعموليها مقول القول في محل نصب. =

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله: [الرجز]

ش١٠١ ـ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[1]

= الشاهد فيه: قوله: «لمجهودًا» حيث زيدت اللام في خبر «أمسى» وهي زيادة شاذة.

ومثل هذا قول كثيِّر عزَّة:

وَمَا زِلتُ مِنْ لَيلَى لَدُن أنْ عَرَفْتُهَا لَكَالهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام في خبر «زال» ـ وهو قوله: «لكالهائم» ـ زيادةً شاذة.

وفي ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر:

ولكنَّني من حبِّها لَعميدُ

هي لام الابتداء، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلِّم أن اللام التي في خبر لكن هي كما زعمتم لام الابتداء، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن، بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها، كخبر أمسى وخبر زال في البيتين.

(١) نسب جماعة هذا البيت ـ ومنهم الصاغاني ـ إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة ابن العجاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللغة: «الحليس» هو تصغير حِلس، والحِلْس، بكسر فسكون: كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان، وهي أنثى الحمار، أطلقها الراجز على امرأة تشبيهًا لها بالأتان «شهربة» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل، مثلها في قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠] أي بدلكم، وإذا قدرت مضافًا تجره بالباء وجعلتَ أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة، كانت «مِنْ» دالة على التبعيض.

الإعراب: «**أم**» مبتدأ، وأم مضاف، و«**الحليس**» مضاف إليه «**لعجوز**» خبر المبتدأ «**شهربة**» صفة لعجوز «**ترضى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لعجوز «**من اللحم**» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله، وعظم مضاف، و«الرقبة» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لعجوز» حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحدُ تخريجاتٍ في هذا البيت، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز.. إلخ، فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره، وهي في صدر المذكور من جملتها، وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر، انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم (٥٣).

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ، وكان قد امتنَّ عليه يوم بدر:

فإنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ وَمَن سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهد في قوله: «من حاربته لمحارب» وفي قوله: «من سالمته لسعيد» فإن «من» اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كلٍّ منهما.

وأجاز المبَرِّدُ دخولَها في خبر أنَّ المفتوحة، وقد قُرِئ شاذًا: «إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» [الفرقان: ٢٠] بفتح «أنَّ»(1)، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام.

١٨٤ ـ وَلا يَلي ذي اللّامَ ما قَدْ نُفيا وَلا مِـنَ الأَفْـعـالِ مـا كَـرَضِـيـا(٢)

١٨٥ ـ وَقَدْ يَليها مَعَ قَدْ كَـ«إِنَّ ذا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدا مُسْتَحْوِذا»(٣)

إذا كانَ خَبَرُ «إنَّ» مَنْفيًّا لم تدخل عليه اللَّامُ؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لما يَقومُ» وقد ورد في الشِّعر، كقوله: [الوافر]

ش١٠٢ ـ وَأَعْلَمُ إنَّ تَسْليماً وَتَرْكاً لَلا مُتَشابِهانِ وَلا سَواءُ(٤)

---

(1) قرأ بها سعيد بن جبير كما في «الأصول في النحو» لابن السّراج ١/ ٢٧٤. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط٤: ١٤٢٠/ ١٩٩٩.

(٢) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذي» اسم إشارة مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيا» نفي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة «ما» الثانية، وتقدير البيت: ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي، ولا الماضي الذي يشبه رَضِيَ حال كونه من الأفعال.

(٣) «وقد» حرف تقليل «يليها» يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله: «ما كرضي» وها: ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي، ومع مضاف، و«قد» قصد لفظه: مضاف إليه «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة: اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد، وقد: حرف تحقيق «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة خبر إن في محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذاً» حال من الضمير المستتر في «سما».

(٤) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العُكْلي.

اللغة: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة؛ لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب؛ لأن الذي يعلّق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة «تسليمًا» أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني «تركًا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب =

وأشارَ بقوله: «وَلا مِنَ الأفعالِ ما كَرَضيا» إلى أنه إذا كانَ الخبرُ ماضياً متصرِّفاً غيرَ مقرون بـ«قد» لم تدخل عليه اللَّامُ؛ فلا تقولُ: «إنَّ زيداً لَرَضيَ» وأجاز ذلك الكسائيُّ وهشامٌ[1]؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلَتِ اللَّامُ عليه، ولا فرقَ بين المتصرِّفِ، نحو: «إنَّ زيداً لَيَرْضَى» وغيرِ المتصرف، نحو: «إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشَّرّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف؛ فإن اقترنت [به]، نحو: «إنَّ زيداً سَوفَ يَقومُ» أو «سَيَقومُ» ففي جواز دخولِ اللَّام عليه خلافٌ، [فيجوزُ إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل].

وإنْ كانَ ماضياً غير متصرِّفٍ، فظاهرُ كلامِ المصنِّفِ [جوازُ] دخولِ اللَّام عليه؛ فتقول: «إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرَّجلُ، وَإنَّ عَمْراً لَبِئسَ الرَّجلُ» وهذا مذهب الأخفش والفرَّاء[2]، والمنقول أن سيبويه لا يُجيزُ ذلك.

= «تسليمًا» اسمه منصوب «وتركًا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف، ولا: نافية، ومتشابهان: خبر إن «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت، فظاهر كلام الرَّضي ـ وهو صريح كلام ابن هشام ـ أن همزة إن مكسورة؛ لوجود اللام في خبرها.

قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» اهـ. وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت. وذهب ابن عصفور ـ تبعًا للفراء ـ إلى أن الهمزة مفتوحة، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

فإذا جعلت همزة إن مكسورة ـ على ما هو كلام ابن هشام، وهو الذي يجري عليه كلام الشارح ههنا ـ كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي. وإذا جريت على كلام ابن عصفور، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء، كان في هذا الشاهد شذوذان، أحدهما: دخول اللام على خبر أن المفتوحة، وثانيهما: دخولها على خبر أن المنفي.

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة. وقال ابن جني: «إنما أدخل اللام ـ وهي للإيجاب ـ على لا ـ وهي للنفي ـ من قبل أنه شَبَّه «لا» بـ«غير»، فكأنه قال: لغير متشابهين، كما شبه الآخَرُ «ما» التي للنفي بـ«ما» التي بمعنى الذي في قوله:

لَمَا أغفَلْتُ شُكرَكَ فَاجْتَنِبْني فَكَيفَ وَمِنْ عَطَائكَ جُلُّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على «ما» النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه» انتهى كلامه.

(1) قال الصبان في «حاشيته» ١/ ٤٤٠ معلِّلاً تجويزَهما: على إضمارِ «قد».

(2) قال الأشموني ١/ ٤٤٠ معلِّلاً تجويزهما: لأن العاملَ الجامدَ كالاسم.

فإنْ قُرِنَ الماضي المتصرِّفُ بـ«قد» جاز دخولُ اللّام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وقَدْ يَليها مَعَ قَدْ» نحوُ: «إنَّ زيداً لَقَدْ قامَ».

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الواسِطَ مَعْمولَ الخَبَرْ   وَالفَصْلَ واسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ(١)

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخَبَرِ إذا تَوَسَّط بينَ اسم إنَّ والخبرِ، نحو: «إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ» ويَنبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذٍ مما يصحُّ دخولُ اللّامِ عليه كما مَثَّلْنا(٢)، فإنْ كانَ الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللّامِ عليه لم يصحَّ دخولُها على المعمول، كَما إذا كان [الخبرُ] فِعلاً ماضياً متصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ«قَدْ» لم يصحَّ دخولُ اللّام على المعمول؛ فلا تقول: «إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكَلَ» وأجاز ذلك بعضُهم، وإنما قال المصنف: «وتَصْحَبُ الواسِطَ» ـ أي: المتوسِّطَ ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول: «إنَّ زيداً آكِلٌ لَطَعامَكَ».

---

(١) «وتصحب» الواو عاطفة، تصحب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام «الواسط» مفعول به لتصحب «معمول» بدل منه، أو حال منه، ومعمول مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «والفصل» معطوف على الواسط «واسماً» معطوف على الواسط أيضاً «حل» فعل ماض «قبله» قبل: ظرف متعلق بحل، وقبل مضاف، والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله: «اسماً» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله: «اسماً».

(٢) يُشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعةُ شروط:

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطًا بين ما بعد إن، سواء أكان التالي لإن هو اسمها كما في مثال الشارح، أم كان التالي لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور، نحو: «إنَّ عندي لفي الدار زيدًا»، أم كان التالي لها معمولاً آخر للخبر المؤخر، نحو: «إنَّ عندي لفي الدار زيدًا جالس»، ويشمل كلَّ هذه الصور قولُ الناظم: «الواسط معمول الخبر» وإن كان تفسير الشارح قد قَصَرَه على صورة واحدة منها.

الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد من قول الناظم: «معمول الخبر» فإن أل في الخبر للعهد الذكري، والمعهود هو الخبر الذي تدخل اللام عليه، والذي بيَّنه وذكر شروطه فيها قبل ذلك.

الشرط الثالث: ألَّا تكون اللام قد دخلت على الخبر، وهذا الشرط الذي بيَّن الشارح أن كلام الناظم يُشعِر به، وقد بيَّن أيضًا وجه إشعار كلامه به.

الشرط الرابع: ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزًا، فلا يصح أن تقول: «إنَّ زيدًا لراكبًا حاضر» ولا تقول: «إن زيدًا لَعَرَقًا يتصبَّب»، وقد نص الشارح على الحال، ونص غيره على التمييز، وزاد أبو حيان: ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقًا ولا مفعولاً لأجله؛ فعندَه لا يجوز أن تقول: «إنَّ زيدًا لركوبَ الأميرِ راكبٌ» ولا أنْ تقول: «إنَّ زيدًا لتأديبًا ضاربٌ ابنَه»، واستظهر جماعة عَدَمَ صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر، ولا على المفعول معه، وإن كان المتقدمون لم ينصُّوا على هذين.

وأَشْعَرَ قولُه بأن اللّام إذا دخلت على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر، فلا تقول: «إنَّ زيداً لَطعامَكَ لآكِلٌ»، وذلك من جهة أنه خَصَّص دخولَ اللّام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سُمِعَ ذلك قليلاً، حُكي من كلامهم: «إني لَبِحَمْدِ اللهِ لَصالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفَصْل»(١) إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على ضميرِ الفَصْلِ، نحوُ: «إنَّ زيداً لَهو القائمُ» قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] فـ«هذا» اسم «إنَّ»، و«هو» ضمير الفَصْل، ودخلت عليه اللامُ، و«القَصَصُ» خبر «إنَّ».

وسمي ضميرَ الفَصْل لأنه يَفْصِل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ«هو» لاحْتَمَلَ أن يكون «القائم» صفةً لزيدٍ، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ«هو» تعيَّن أن يكون «القائم» خبراً عن زيد.

وشَرْطُ ضميرِ الفَصلِ أنْ يتوسَّط بينَ المبتدأ والخبر(٢)، نحو: «زيدٌ هو القائم» أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر، نحو: «إنَّ زيداً لهو القائم».

---

(١) البصريون يسمونه: «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح، ومن العلماء من يسمِّيه: «الفصل» كما قال الناظم: «والفصل»، والكوفيون يسمونه: «عمادًا» ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يُعتمَد عليه في تأدية المعنى المراد، وقد اختلفوا فيه: أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسمًا فهل له محل من الإعراب أم لا محلَّ له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟

فالأكثرون على أنه حرف وُضع على صورة الضمير وسُمِّي «ضمير الفصل»، ومن النحاة من قال: هو اسم لا محل له من الإعراب، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه؛ فهو في محل رفع إذا قلت: «زيد هو القائم» أو قلت: «كان زيد هو القائم»، وفي محل نصب إذا قلت: «إن زيدًا هو القائم»، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

(٢) **يشترط في ضمير الفصل ـ بقطع النظر عن كونه بين معمولَي إنَّ ـ أربعةُ شروط:**

الأول: أنْ يقعَ بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، وقد ذكر الشارح هذا الشرط.

الشرط الثاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين، نحو: «إن محمدًا هو المنطلق»، أو أولهما معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف، كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو: «محمد أفضل من عمرو».

الشرط الثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع، كما في هذه الأمثلة. =

وأشار بقوله: «واسْماً حَلَّ قبلَه الخبر» إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على الاسم إذا تأخَّر عن الخبر، نحو: «إنَّ في الدار لَزيداً» قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣].

وكلامُهُ يُشْعِرُ أيضاً بأنَّه إذا دخلَتِ اللَّامُ على ضميرِ الفَصْلِ، أو على الاسم المتأخر، لم تدخل على الخبر، وهو كذلك؛ فلا تقول: «إنَّ زيداً لَهو لَقائِم»، ولا: «إنَّ لَفي الدَّارِ لَزيداً».

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ ـ في قوله: إنَّ لامَ الابتداء تدخلُ على المعمولِ المتوسِّطِ بين الاسمِ والخَبَرِ ـ أنَّ كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللَّام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجارِّ والمجرور، والظرف، والحال، وقد نصَّ النحويون على مَنْعِ دخول اللَّام على الحال؛ فلا تقولُ: «إنَّ زيداً لَضاحِكاً راكبٌ».

١٨٧ ـ وَوَصْلُ «ما» بِذي الحُروفِ مُبْطِلُ ... إعْـمـالَـهـا وَقَـدْ يُـبَـقَّـى الـعَـمَـلُ[1]

إذا اتصلت «ما» غيرُ الموصولة بـ«إنَّ» وأخواتها، كَفَّتْها عن العمل[2]، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ، فتقولُ: «إنَّما زيدٌ قائمٌ» ولا يجوزُ نَصْبُ «زيد»، وكذلك أنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ، وتقول: «ليتما زيدٌ قائمٌ» وإنْ شئتَ نصبتَ «زيداً» فقلتَ: «ليتَما زيداً قائمٌ» وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ رحمه الله تعالى أنَّ «ما» إن اتصلَتْ بهذه الأحْرُفِ كَفَّتها عن العمل، وقد تعملُ قليلاً، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النَّحْويين[٣]، [كالزجَّاجي، وابنِ السَّرَّاج]،

= **الشرط الرابع**: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ فأنت للخطاب، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله، ونحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥] فنحن للتكلُّم كما قبله.

(١) **«ووصل»** مبتدأ، ووصل مضاف، و**«ما»** قصد لفظه: مضاف إليه **«بذي»** جار ومجرور متعلق بوصل **«الحروف»** بدل أو عطف بيان من ذي أو نعت له **«مبطل»** خبر المبتدأ، وفاعله ضمير مستتر فيه **«إعمالها»** إعمال: مفعول به لمبطل، وإعمال مضاف، وها مضاف إليه **«وقد»** حرف تقليل **«يبقى»** فعل مضارع مبني للمجهول **«العمل»** نائب فاعل «يبقى».

(2) لأنها تُزيل اختصاصها بالأسماء. انظر «البهجة المرضية» ص١٢٢.
ولأنها تُهيِّئُها للدخول على الجُمَل. «أوضح المسالك» ١/ ٣١٧، وأكَّد عدم دخولها على «عسى» و«لا».

(٣) ذهب سيبويه إلى أن «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها، إلا «ليت»؛ فإن إعمالها مع «ما» جائز، وعلَّلوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء، ودخول «ما» عليها يزيل =

وحكى الأخفشُ والكسائيُّ: «إنما زيداً قائِمٌ» والصحيحُ المذهبُ الأولُ، وهو أنَّه لا يعملُ منها مع «ما» إلَّا «لَيْتَ»، وأمَّا ما حكاهُ الأخفشُ والكسائيُّ فشاذٌّ.

واحترزْنا بغيرِ الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفُّها عن العمل، بَلْ تعملُ معها، والمرادُ من الموصولة التي بمعنى «الذي»، نحو: «إنَّ ما عندَكَ حَسَنٌ» [أي: إنَّ الذي عندك حَسَنٌ]، والتي هي مُقَدَّرَة بالمصدر، نحو: «إنَّ ما فَعلتَ حَسَنٌ» أي: إنَّ فِعْلَك حَسَنٌ.

١٨٨ ـ وَجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطوفاً عَلَى ... مَنْصوبِ «إنَّ» بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا(١)

= هذا الاختصاص، ويهيِّئُها للدخول على جمل الأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] وقوله سبحانه: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونحو قول امرئ القيس:

وَلَكِنَّمَا أسعَى لِمَجدٍ مُؤثَّلٍ ... وَقَد يُدرِك المَجْدَ المُؤثَّلَ أمثالِي

ومثلُ قول الفرزدق:

أَعِدْ نظرًا يا عَبدَ قَيْسٍ لَعَلَّما ... أضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا

وتُسمى «ما» هذه ما الكافة، أو ما المهيئة، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها، وتُسمى أيضًا «ما» الزائدة، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسمية، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء، لم تبطل عملها، فعِلَّة إبطالها إعمالَ غير «ليت» أنها أزالت السبب الذي من أجْلِه عملت، وعلَّة بقاء «ليت» على الإعمال أن «ما» لم تُزِل السبب الذي من أجله عملت، وقد جاء السماع معضدًا لذلك، كما في قول النابغة الذبياني:

قَالت ألَا لَيتَمَا هذا الحَمَامَ لَنَا ... إلَى حَمَامَتِنَا أو نِصفَهُ فَقَدِ

فإنه يُروى بنصب «الحمام» ورفعه؛ فأما النصب، فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه، أو عطف بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع فعلى إهمال ليت.

وذهب الزجاج في كتابه «الجُمَل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال، غير أن الإهمال أكثر في الجميع، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلي، وأما الإهمال فلِمَا حدث لها من زوال الاختصاص، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع، قال: «من العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلَّما بكرًا جالسٌ، وكذلك أخواتها: ينصب بها ويلغى «ما» اهـ. وتبعه على ذلك تلميذه الزجَّاجي وابن السرَّاج، وهو الذي يفيده ظاهرُ كلامِ الناظم.

(١) «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع: مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «معطوفاً» مفعول به للمصدر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف، ومنصوب مضاف، وقوله: «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أن» مصدرية «تستكملا» تستكمل: فعل =

أي: إذا أُتيَ بعدَ اسمِ «إنَّ» وخَبرِها بعاطفٍ، جازَ في الاسم الذي بعدَه وَجهان:

أَحدُهما: النصبُ عطفاً على اسم «إنَّ» نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً».

والثاني: الرفعُ، نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ وَعمْرٌو» واخْتُلِفَ فيه(١)؛ فالمشهورُ أنه معطوفٌ على محلِّ اسمِ «إنَّ» فإنَّه في الأصلِ مرفوعٌ، لكونه مبتدأ، وهذا يُشعِرُ به [ظاهرُ] كلامِ المصنِّفِ، وذهبَ قومٌ إلى أنه مبتدأ وخبرُه محذوفٌ، والتقدير: وعَمرٌو كذلك، وهو الصحيح.

فإنْ كانَ العطفُ قبلَ أنْ تستكملَ «إنَّ» ـ أي: قبل أنْ تأخذَ خبَرَها ـ تعيَّنَ النصبُ عندَ جمهور النحويين؛ فتقول: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، وإنَّكَ وزيداً ذاهبان، وأجازَ بعضُهم الرفع(2).

= مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه، وثمة مفعول لتستكمل محذوف، والتقدير: بعد استكمالها معموليها.

(١) مما لا يستطيع أن يجحدَه واحدٌ من النحاة أنه قد ورد عن العرب في جملة صالحة من الشعر وفي بعض النثر وقوعُ الاسم المرفوع مسبوقًا بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول ضابئ بن الحارث البُرجُمي:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدِينة رَحْلُهُ ... فإنِّيْ وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشدَه ثعلب ولم يعزُه إلى قائل معين:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأنتُمَا ... وإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين؛ الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] والثانية قراءة بعضهم: «إنَّ اللهَ وملائكتُه يُصَلُّون» برفع «ملائكته».

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول «إن»، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد، وخبر «إن» هو المحذوف، وجملة المبتدأ وخبره معطوف على جملة «إن» واسمها وخبرها، وذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وهو حسن؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة «إن» واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه؛ لأن خبر «إنَّ» متأخر في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر «إن» جزء من الجملة المعطوف عليها.

(2) أجازه الكسائي مطلقاً تمسُّكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ وقراءة بعضهم ﴿(إن الله وملائكته)﴾ برفع ملائكتُهُ. «شرح الأشموني» ١/٤٤٦ ــ ٤٤٧.

وذكر في «البحر المحيط» ٧/ ٢٣٩ أنه قرأ ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو برفعها.

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنْ ... مِنْ دونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأَنْ(١)

حُكْمُ «أنَّ» المفتوحة و«لكنَّ» في العطف على اسمهما حكمُ «إنَّ» المكسورةِ؛ فتقولُ: «علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعَمْرٌو» برفع «عمرو» ونصبِه، وتقولُ: «علمتُ أنَّ زيداً وعَمراً قائمان» بالنصبِ فقَطْ عندَ الجمهورِ، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عَمراً منطلقٌ وخالداً» بنصبِ خالدٍ ورَفْعِه، و: «ما زيدٌ قائماً لكنَّ عَمراً وخالداً منطلقانِ» بالنَّصبِ فقط.

وأمَّا «لَيْتَ، ولعلَّ، وكأنَّ» فلا يجوزُ معها إلَّا النَّصبُ. [سواءٌ تَقَدَّمَ المعطوفُ أو تأخّرَ]، فتقول: «لَيْتَ زيداً وعمراً قائمان، وليت زيداً قائمٌ وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه(2)، وكذلك«كأنَّ؛ ولعلَّ»؛ وأجازَ الفرَّاءُ الرَّفْعَ فيه ـ متقدِّماً ومتأخِّراً ـ مع الأَحْرُفِ الثلاثة.

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ العَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إذا ما تُهْمَلُ(٣)

١٩١ ـ وَرُبَّما اسْتُغْنِيَ عَنْها إنْ بَدا ... ما ناطِقٌ أَرادَهُ مُعْتَمِدا(٤)

---

(١) «وألحقت» الواو عاطفة، ألحق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بإن» جار ومجرور متعلق بألحق «لكن» قصد لفظه: نائب فاعل لألحق «وأن» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً، ودون مضاف، و«ليت» قصد لفظه: مضاف إليه «لعل، وكأن» معطوفان على ليت.

(2) لزوال معنى الابتداء معها.

(٣) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماضي مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «إن» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفة، قل: فعل ماض معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تهمل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «إن» المخففة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام.

(٤) «وربما» الواو عاطفة، رب: حرف تقليل، وما كافة «استغني» فعل ماض مبني للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغني، والضمير المجرور محلًا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إهمالها «إن» شرطية «بدا» فعل ماض فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ، وهو فاعل في المعنى، فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراده» أراد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق، والهاء مفعول به، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمداً» حال من الضمير المستتر في «أراد».

إذا خُفِّفتْ «إنَّ» فالأكثرُ في لسانِ العَرَبِ إهمالُها[1]؛ فتقولُ: «إنْ زَيْدٌ لَقائمٌ» وإذا أُهمِلَتْ لزمتْها اللَّامُ فارقَةً بينَها وبينَ «إنِ» النافيةِ، ويقلُّ إعمالُها، فتقولُ: «إنْ زَيْداً قائمٌ» وحَكَى الإعمالَ سيبويه والأخفشُ رحمهما الله تعالى[٢]، فلا تلزمها حينئذٍ اللَّامُ؛ [لأنها لا تلتبسُ والحالَةُ هذهِ بالنافية]، لأن النافيةَ لا تنصبُ الاسمَ وترفَعُ الخبرَ، وإنما تلتبسُ بإنِ النافيةِ إذا أُهمِلَتْ ولم يظهرِ المقصودُ [بها]، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ [بها] فقد يُسْتَغْنَى عن اللَّام، كقوله: [الطويل]

ش١٠٣ ـ وَنَحْنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وَإنْ مـالِـكٌ كـانَـتْ كِـرامَ الـمَـعـادِنِ[٣]

---

(1) لزوال اختصاصها بالأسماء. قاله في «البهجة» ص١٢٤.

(٢) على الإعمال في حال التخفيف ورد قوله تعالى: (وإنْ كُلًّا لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُمْ ربُّكَ أعمَالَهُم) [هود: ١١١] [وهي قراءة أبيّ بن كعب] في قراءة من قرأ بسكون نون «إن» وتخفيف ميم «لما»، **وفي هذه الآية على هذه القراءة إعرابان:**

أولهما: أن «إنْ» مؤكِّدة مخفَّفة من الثقيلة «كُلًّا» اسم إن المخففة «لما» اللام لام الابتداء، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة «ليوفينهم» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، يوفي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول، و«ربك» رب: فاعل يوفي، ورب مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، وأعمال: مفعول ثان ليوفي، وأعمال مضاف، وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، وتقدير الكلام: وإن كلًّا لَلذين واللهِ ليوفينهم ربك أعمالهم، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة، وقد أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه «المغني» بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية.

والإعراب الثاني: أن «إن» مؤكدة مخففة «كلًّا» اسم إن «لَمَا» اللام لام الابتداء، وما زائدة «ليوفينهم» اللام مؤكدة للَّام الأولى، ويوفي فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل ومضاف إليه، و«أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه، والجملة من الفعل المضارع ومفعولَيه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة.

(٣) البيت للطِّرِمَّاح الحكم بن حكيم، وكنيته «أبو نفر» وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: «ونحن أباة الضيم» يروى في مكانه: «أنا ابن أباة الضيم» وأباة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى؛ =

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانَتْ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ لأنها لا تلتبسُ بالنافية؛ لأنَّ المعنى على الإثبات، وهذا هو المرادُ بقوله: «وربما استُغني عنها إنْ بَدا.. إلى آخر البيت».

واختلف النَّحويون في هذه اللَّام: هل هي لامُ الابتداءِ أُدخِلَتْ للفَرْقِ بين «إنِ» النافية و«إنِ» المخفَّفةِ من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفَرْقِ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لامُ الابتداءِ دَخَلَتْ للفَرْقِ(1).

= أي امتنع، تقول: أمرت فلانًا أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله، والضيم: الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيِّئ «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: «**ونحن**» مبتدأ «**أباة**» خبر المبتدأ، وأباة مضاف، و«**الضيم**» مضاف إليه «**من آل**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حال من الخبر، وآل مضاف، و«**مالك**» مضاف إليه «**وإن**» مخففة من الثقيلة مهملة «**مالك**» مبتدأ «**كانت**» كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث «**كرام**» خبر كان، وكرام مضاف، و«**المعادن**» مضاف إليه، والجملة من كان واسمِها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك الذي تقدمت عليه «إن» المخففة وأُهملت.

الشاهد فيه: قوله: «وإن مالك كانت.. إلخ» حيث ترك لام الابتداء التي تُجتلب في خبر «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها، فُرقانًا بينها وبين «إن» النافية، وإنما تركها هنا اعتمادًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي: فهي قبيلة دنيئة الأصول؛ فيكون هذا ذمًّا ومتناقضًا مع ما هو بصدده، فلما كان المقام مانعًا من جواز إرادة النفي، ارتكن الشاعر عليه فلم يأتِ باللام، فالقرينة ههنا معنوية.

ومثل هذا البيت في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية قولُ الشاعر:

إن كُنتُ قَاضِيَ نَحبِي يومَ بينِكُمُ ... لَو لَم تَمُنُّوا بوعدٍ غَيرِ مكذُوبِ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه؟ فلو حملت «إن» في صدر البيت على النفي، فسد المعنى ولم يستقم الكلام.

(1) «الكتاب» ٢/ ١٣٤.

وتظهرُ فائدةُ هذا الخلافِ في مسألةٍ جَرَتْ بين ابنِ أبي العافيةِ وابنِ الأخْضَرِ؛ وهي قولُه ﷺ: «قَدْ عَلِمْنا إنْ كُنْتَ لَمؤْمِنًا»(1) فمن جَعَلَها لامَ الابتداءِ أوْجَبَ كَسْرَ «إنْ»(2) ومَنْ جَعَلَها لاماً أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق، فَتَحَ أنْ(3). وجَرَى الخلافُ في هذه المسألةِ قبلَهما بين أبي الحسن عليِّ بن سليمانَ البغداديِّ الأخفشِ الصغيرِ، وبينَ أبي عليٍّ الفارسيِّ؛ فقالَ الفارسيُّ: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجْتُلِبَتْ للفَرْقِ، وبه قال ابنُ أبي العافية، وقال الأخفشُ الصغيرُ: إنما هي لامُ الابتداءِ أُدخِلَتْ للفرق، وبه قال ابنُ الأخضر(٤).

---

(1) هي قطعةٌ من حديث أسماء عن النبي ﷺ قال: «ما من شيءٍ لم أكن أُريتُهُ إلا رأيتُهُ في مقامي حتى الجنة والنار، فأوحيَ إليَّ أنكم تُفْتَنُون في قبوركم مثل». أو «قريبَ» لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماء. «من فتنة المسيح الدجال، يُقال: ما علمُكَ بهذا الرجل؟ فأما المؤمن». أو «الموقن» لا أدري بأيّهما قالت أسماء. «فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأَجبْنا واتبعْنا، هو محمدٌ. ثلاثاً. فيقال: نَمْ صالحاً، قد علمنا إن كنتَ لموقناً به. . .» الحديثَ.

هذه الرواية للبخاري (٨٦) وفي مواضعَ أخرى من «صحيحه».

وفي رواية مالك في «الموطأ» (٦٠٤): «قد علمنا إن كنتَ لمؤمناً». وكذا في «صحيح ابن حبان» (٣١١٤).

وفي رواية «المعجم الكبير» للطبراني ٢٤/ (٣١٣): «قد علمنا أنْ كنتَ لمؤمناً».

(2) إنْ مخففة مهملة، وعلم: معلّقٌ عن العمل لفظاً بلام الابتداء. جملة «كنت لمؤمناً» سدَّت مسدَّ معمولَي «علم» المعلّق في محل نصب.

(3) هي رواية «المعجم الكبير» للطبراني كما أسلفتُ لك. والكسر رواية البخاري ومالك وابن حبان.

(٤) قد علمتَ فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخلُ إلا على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ، وأنها تدخل في باب «إن» على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل، وعلمت أيضًا أنها لا تدخل على خبر «إن» إلا إذا كان مثبتًا متأخرًا غير ماض متصرف خالٍ من قد، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين «إن» النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبرًا، كما في قول عاتكة بنت زيد بن عمرو، وسيأتي شرحه:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمُسلِماً حَلَّت عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريبًا جدًا.

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه «قد» نحو قولك: إن زيد لقام. وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] فلما كان شأن اللّام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غيرَ شأن لام الابتداء، كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصحَّ نظرًا وأقوم حجة، فمذهب أبي عليٍّ الفارسيّ الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة.

١٩٢ ـ وَالفِعْلُ إنْ لَمْ يكُ ناسِخاً فَلا   تُلْفيهِ غالِباً بإنْ ذي موصَلا(١)

إذا خُفّفَتْ «إنَّ» فَلا يَليها من الأفْعالِ إلّا الأفعالُ الناسخَةُ للابتداء(2)، نحو: كان وأخواتها، وظَنَّ وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣] وقال الله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] وقال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ويقلُّ أنْ يليَها غيرُ النّاسخِ، وإليه أشارَ بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بَعْضِ العَرَبِ: «إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ» وقولهم: «إنْ قَنَّعْت كاتِبَكَ لَسَوْطاً» وأجاز الأخفش «إنْ قامَ لأنا»(٣).

ومنه قول الشاعر: [الكامل]

ش١٠٤ ـ شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقوبَةُ المُتَعَمِّدِ(٤)

---

(١) «والفعل» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخاً» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، ولا: نافية «تلفيه» تلفي: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت لا تلفيه، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط «غالباً» حال من الهاء في «تلفيه» السابق «بإن» جار ومجرور متعلق بقوله: «موصلاً» الآتي «ذي» نعت لإن «موصلاً» مفعول ثانٍ لتلفي.

(2) لأن هذه النواسخ تختصّ بالدخول على المبتدأ والخبر، فكأنها قد عُوِّضَت بها «إنْ» المخففة التي زال اختصاصُها بالدخول على المبتدأ والخبر بتخفيفها، وذلك مراعاةً لأصلها.

(٣) ههنا أربع مراتب:

أولاها: أن يكون الفعل ماضيًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ونحو: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦].

والثانية: أن يكون الفعل مضارعًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ونحو: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

والثالثة: أن يكون ماضيًا غير ناسخ، نحو قول عاتكة: «إن قتلت لمسلمًا».

والرابعة: أن يكون الفعل مضارعًا غير ناسخ، نحو قول بعض العرب: «إن يَزينك لَنفسك، وإن يَشينك لَهِيَه». وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة.

(٤) البيت لعاتكةَ بنتِ زيد بن عمرو بن نُفَيل القرشية العَدَوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جُرموز قاتلِه. =

١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ «أَنَّ» فاسْمُها اسْتَكَنْ وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ[١]

إذا خُفِّفَتْ أنَّ [المفتوحةُ] بَقِيَتْ على ما كانَ لَها من العَمَلِ[2]، لكنْ لا يكونُ اسمُها إلا ضميرَ الشَّأنِ محذوفاً[٣]، وخبرُها لا يكونُ إلا جملة، وذلك نحو: «عَلِمتُ أنْ زَيْدٌ قائم» فـ «أنْ» مُخَفَّفة من الثقيلة، واسْمُها ضميرُ الشَّأنِ، وهو محذوفٌ[4]، [والتقدير: أنْهُ، و«زَيْدٌ

= **اللغة:** «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل: شللت، بكسر العين التي هي اللام الأولى، والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول؛ وذلك خطأ «حلَّت عليك» أي: نزلت، ويُروى مكانَه: «وجبت عليك».

الإعراب: «**شلت**» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**يمينك**» يمين: فاعل شل؛ ويمين مضاف، والكاف مضاف إليه «**إن**» مخففة من الثقيلة «**قتلت**» فعل وفاعل «**لمسلمًا**» اللام فارقة، مسلماً: مفعول به لقتل «**حلت**» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**عليك**» جار ومجرور متعلق بحل «**عقوبة**» فاعل لحل، وعقوبة مضاف، و«**المتعمد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن قتلت لمسلمًا» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

(١) «**وإن**» شرطية «**تخفف**» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «**أن**» قصد لفظه: نائب فاعل لتخفف «**فاسمها**» الفاء لربط الجواب بالشرط، اسم: مبتدأ، واسم مضاف، والضمير مضاف إليه «**استكن**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «**والخبر**» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «اجعل» الآتي «**اجعل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**جملة**» مفعول ثان لاجعل «**من بعد**» جار ومجرور متعلق باجعل، وبعد مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) نقل السيوطي في «البهجة» ص١٢٥ عن الناظم في «شرح الكافية» قوله: ولا يبطُلُ عملُها بخلاف المكسورة؛ لأنها أشبَهُ بالفعل منها.

(٣) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا من النحاة هو ابن الحاجب، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يُحمل الكلام عليه ما وُجد له وجه آخر، ومن أجل ذلك قدَّر سيبويه رحمه الله في قوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥]: أنكَ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا.

(4) قال المرادي في «شرحه» ١/ ٥٣٩: وتجوّز المصنف [أراد: الناظم] في قوله: «استكن»، لأن الضمير المنصوبَ لا يستكنّ، والحرفُ لا يستكنُّ فيه الضمير، وإنما هو محذوفٌ لا مستكن.

وقال السيوطي في «البهجة» ص١٢٥: استكن: أي: حُذِف.

وقال الأشموني ١/ ٤٥٣: استكنّ: بمعنى حُذِفَ من اللفظ وجوباً، ونُوِيَ وجودُه، لا أنها تحملتهُ؛ لأنها =

قائمٌ» جملة في موضع رفع خبر «أنْ» والتقديرُ]: عَلِمْتُ أنْهُ زَيْدٌ قائم، وقد يبرزُ اسمُها وهو غيرُ ضميرِ الشَّأْنِ[1]، كقوله: [الطويل]

ش١٠٥ ـ فَلَوْ أنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني ... طَـلاقَـكِ لَـمْ أَبْـخَـلْ وَأَنْـتِ صَـديـقُ[2]

= حرفٌ، وأيضاً فهو ضمير نصب، وضمائر النصب لا تستكن.

وقال المكودي في «شرحه» ص٨٠: وتجوّز في قوله: «استكن»، وإنما هو محذوفٌ؛ إذ لا يستكن الضميرُ إلا في الفعل أو ما أُجريَ مُجراه.

(1) قوله: وقد يبرز اسمُها. . . وقول السيوطي في «البهجة» ص١٢٦: وقد يظهر اسمُها. . . مما يُوحي بكونه وجهاً، ولكنّ أكثر النحاة على أن هذا الظهور لا يكون إلا شذوذاً، أو لضرورة الشعر. يُنظَر: «أوضح المسالك» ١/ ٣٣١، «شرح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٣٨، «شرح الأشموني» ١/ ٤٥٤.

(٢) البيت مما أنشده الفراء ولم يعزُه إلى قائل معيَّن.

اللغة: «أنك» بكسر كاف الخطاب؛ لأن المخاطب أنثى، بدليل ما بعده، والتاء في «سألتني» مكسورة أيضًا لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول، فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياسًا؛ لأنَّ فعيلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبًا، كجريح وقتيل، ويجوز أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل، ويكون تذكيره مع المؤنث جاريًا على غير القياس؛ والذي سهَّل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعيلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى؛ لأن من سَنَنِهم أن يحملوا الشيء على ضدِّه، كما يحملونه على مثله وشبيهه.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاءَ سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا، لم أمتنع من ذلك، ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يَعِزُّ عليه أنْ يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: «**فلو**» لو: شرطية غير جازمة «**أنك**» أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها «**في يوم**» جار ومجرور متعلق بقوله: «سألتني» الآتي، ويوم مضاف، و«**الرخاء**» مضاف إليه «**سألتني**» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «**طلاقك**» طلاق: مفعول ثان لسأل، وطلاق مضاف، والكاف مضاف إليه «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**أبخل**» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم، فلا محل لها من الإعراب «**وأنت**» الواو واو الحال، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «**صديق**» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب ـ الذي جرى الشارح على رأيه ـ أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وأن يكون خبرها جملة. =

١٩٤ ـ وَإنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعا　　وَلَـمْ يَـكُـنْ تَـصْـرِيـفُـهُ مُـمْـتَـنِـعـا(١)

١٩٥ ـ فالأحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أو نَفْيٍ اوْ　　تَـنْـفـيـسٍ اوْ لَـوْ وَقَـلـيـلٌ ذِكْـرُ لَـوْ(٢)

إذا وقع خَبَرُ «أنِ» المخفَّفةِ جملةً اسميةً لم يَحتجْ إلى فاصل(3)؛ فتقول: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قائم» من غير حرفٍ فاصِلٍ بين «أنْ» وخبرِها، إلا إذا قُصِدَ النفي؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي]، كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

وإنْ وقعَ خبرُها جملةً فعليةً، فلا يخلو: إما أنْ يكونَ الفعلُ متصَرِّفاً، أو غير متصرِّفٍ.

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفًا ـ سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره ـ فإن الخبر يجب أن يكون جملة.

أما إذا كان الاسم مذكورًا شذوذًا كما في هذا الشاهد، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفردًا، وقد اجتمع مع ذكر الاسم كون الخبر مفردًا وكونه جملة في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان:

لَـقَـد عَـلِـمَ الـضَّـيْـفُ والـمُـرمِـلُـونَ　　إذا اغـبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَـبَّـتْ شـمَـالا

بِـأنْـكَ رَبِـيـعٌ وغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ　　وأنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمَـالا

ألا ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها، وخبرها في المرة الأولى مفرد، وذلك قوله: «بأنك ربيع» وخبرها في المرة الثانية جملة، وذلك قوله: «وأنك تكون الثمالا».

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلاً» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، أو إلى الخبر «دعا» قصر للضرورة: خبر يكن المنفي بلم، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «تصريفه» تصريف: اسم يكن، وتصريف مضاف، والهاء مضاف إليه «ممتنعاً» خبر يكن الأخير.

(٢) «فالأحسن» الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق، الأحسن: مبتدأ «الفصل» خبر المبتدأ «بقد» جار ومجرور متعلق بقوله: «الفصل» «أو نفي، أو تنفيس، أو لو» كل واحد منها معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفة، أو للاستئناف، وقليل: خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر، وذكر مضاف، و«لو» قصد لفظه: مضاف إليه.

(3) وذلك لأمن اللّبْس بينها وبين «أنْ» المصدرية، ومثلُ ذلك إذا كانت الجملة فعليةً فعلها جامدٌ، أو شرطيٌّ، أو دعاء كما سيأتي.

فإنْ كان غيرَ متصرِّف لم يُؤْتَ بفاصل، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] وقولهِ تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإنْ كانَ متصرِّفاً، فلا يخلو: إما أنْ يكونَ دعاءً أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: ﴿والخامِسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها﴾ [النور: ٩] في قراءة مَنْ قرأ: «غَضِبَ» بصيغة الماضي[1]. وإن لم يكن دعاءً، فقال قوم: يجب أن يُفْصَل بينهما إلَّا قليلاً، وقالَتْ فرقةٌ، منهم المصنِّفُ: يجوزُ الفَصْلُ وتركُه، والأَحْسَنُ الفَصْلُ[2].

---

(1) هو قول الكوفيين الذين لا يشترطون أن تُسبَق «أنْ» المخففة بعلم أو ظنّ.
وقد قال ابن الجزري في «النشر» ٢/ ٢٥٢: واختصّ نافعٌ بكسر الضاد وفتح الباء من «غضب» ورفع الجلالة بعدَهُ.

(٢) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يُفصل بفاصل من هذه الفواصل ـ سوى ما سينشده الشارح ـ قول النابغة الذبياني:

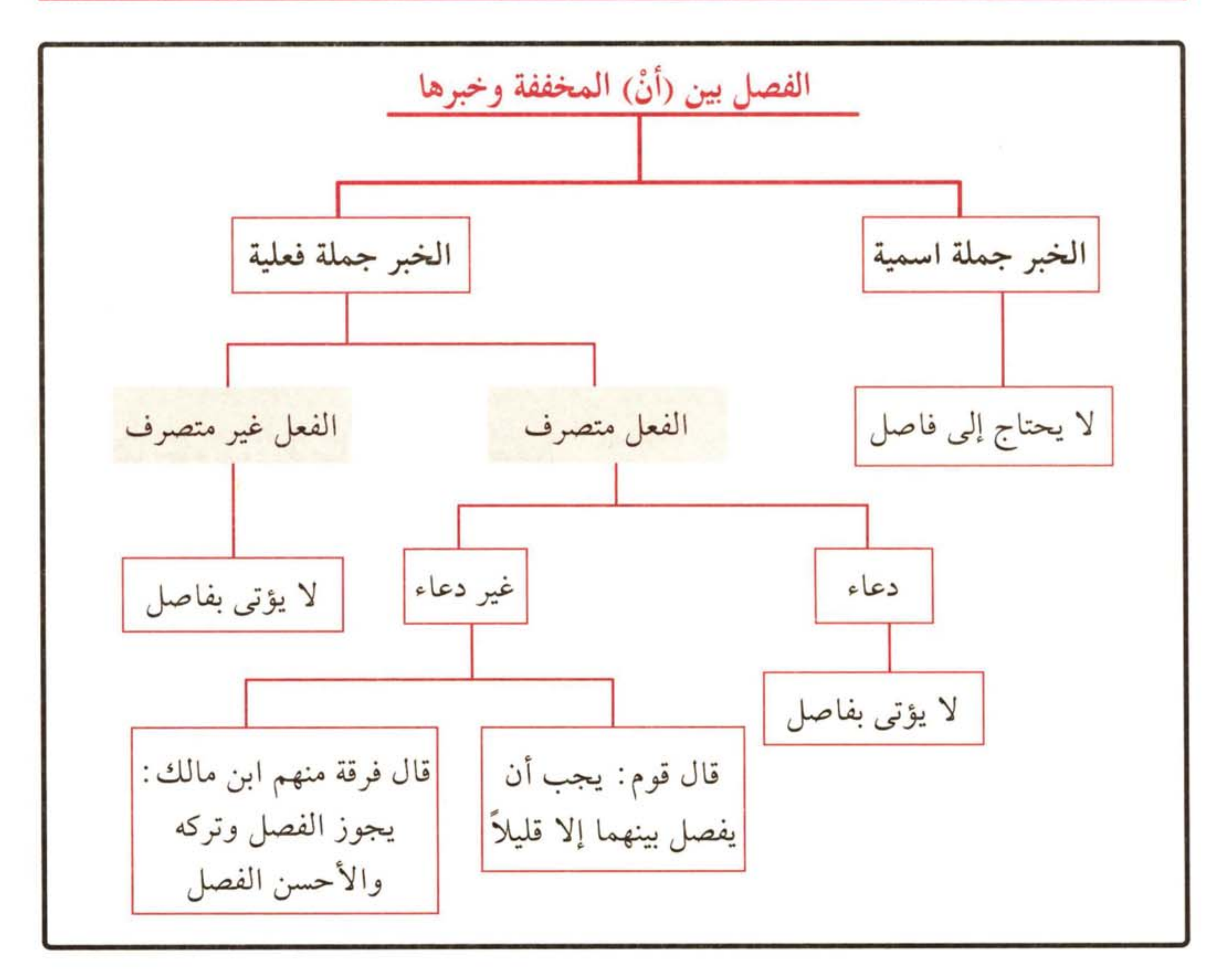
فَلَمَّا رَأَى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وأثَّلَ مَوجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ
أَكَبَّ على فَأْسٍ يُحِدُّ غُرابَهَا مُذَكَّرَةٍ مِنَ المَعَاوِلِ بَاتِرَهْ

فأنْ: مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، ثمر: فعل ماض، والله: فاعل، ومال: مفعول به لثمر، و«مال» مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعلِهِ في محل رفع خبر أن، وهذا الفعل: ماض، غير دعاء، ولم يفصل. وممن قال بوجوب الفصل: الفرَّاء وابنُ الأنباري.

وقَدِ اختلفَ العلماءُ في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية. وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين: واجب، وغير واجب؛ فيجب إذا كان الموضع يحتملهما، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما، كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن؛ فإن هذا الموضع يكون لـ«أنْ» المخففة لا غير؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري؛ فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للتفرقة دائمًا.

وقال قوم: إن المقصود بهذا الفصل جبر الوَهْن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها.

ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء، فلماذا لم يُجبر الوهن مع شيء من ذلك؟!



والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء:

الأول: «قد» كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] ومثالُ «سَوْفَ» قول الشاعر: [الكامل]

ش١٠٦ - واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَن سَـوْفَ يَـأْتـي كـلُّ مـا قُـدِرا[1]

---

(١) هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس.

الإعراب: «**واعلم**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فعلم**» مبتدأ، وعلم مضاف، و«**المرء**» مضاف إليه «**ينفعه**» ينفع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**أن**» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً «**سوف**» حرف تنفيس «**يأتي**» فعل مضارع «**كل**» فاعل يأتي، والجملة من الفعل =

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣] وقولِه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

الرابع: «لو» وقلَّ مَن ذَكَرَ كونَها فاصلةً من النَّحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠][(١)].

ومما جاء بدون فاصِلٍ قولُه: [الخفيف]

ش١٠٧ ـ عَلِموا أن يُؤَمَّلُونَ فَجادُوا قَبْلَ أن يُسْألوا بِأعْظَمِ سُؤْلِ[(٢)]

= والفاعل في محل رفع خبر «أن» وكل مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «قدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ما» والجملة من قُدر ونائبِ فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف».

ومثل هذا البيت قول الفرزدق:

أَبِيْتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أنْ سَوْفَ نَلتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقدُورٌ لِنَفْسِيْ لِقَاؤُهَا

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي، وهو «قد»، ومنها ما يختصُّ بالمضارع، وهو: «لم، ولن، والتنفيس»، ومنها ما هو مشترك بينهما، وهو «لو».

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلمُ قائلها.

الإعراب: «**علموا**» فعل وفاعل «**أن**» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف «**يؤملون**» فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «**فجادوا**» الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا «**قبل**» ظرف متعلق بجاد «**أن**» مصدرية «**يسألوا**» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف، و«**أن**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «**بأعظم**» جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف، و«**سؤل**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر. =

وقولُه تعالى: «لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعة» [البقرة: ٢٣٣] في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول[1]، والقول الثاني: أنَّ «أنْ» ليسَتْ مخفَّفةً من الثقيلةِ، بَلْ هي الناصبةُ للفعلِ المضارعِ، وارتَفَعَ «يتمُّ» بعده شذوذاً[٢].

١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضاً فَنُوِي   مَنْصوبُها وَثابِتاً أيْضاً رُوِي[٣]

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعًا يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للتفرقة؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في قول الشاعر:

أنْ تَقرآنِ على أسمَاءَ ويحَكُما   مِنِّي السَّلامَ وألَّا تُشعِرَا أَحَدا

وكما لم تنصبه في قوله تعالى: «لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ» في قراءة من قرأ برفع «يتم»، وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها (٦/ ١٢٠ المطبعة السلطانية، [وهو برقم: ٤٧٩٦]): قال رسول الله ﷺ: «**وما منعك أن تأذنينَ لَهُ؟! عَمُّكِ**» إلا أنه قد يقال: إنه لا يجوز على مذهبهما أيضًا أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قِبَل أن الشاعر قد قال بعد ذلك: «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قرينة على أن «أن» الأولى مخففة من الثقيلة، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

(1) قال في «البحر المحيط» ٢/ ٢٢٣: وقُرِئ: ﴿(أن يتمُّ)﴾ برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد.

(٢) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب؛ يهملون «أن» المصدرية كما أن عامة العرب يهملون «ما» المصدرية فلا ينصبون بها، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتَّسع له هذه العُجالة، ولكنا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.

(٣) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «كأن» قصد لفظه: نائب فاعل لخفف «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوي» الفاء عاطفة، نوي: فعل ماض مبني للمجهول «منصوبها» منصوب: نائب فاعل نوي، ومنصوب مضاف، والضمير مضاف إليه «وثابتاً» الواو عاطفة، ثابتاً: حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله: «روي» الآتي، «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «روي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خُفِّفتْ «كأَنَّ» نُوِيَ اسمُها وأُخبِرَ عنها بجملةٍ اسمية[١]، نحوُ: «كأَنْ زَيْدٌ قائمٌ»[2] أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرَة بـ«لم»[٣] كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] أو مُصَدَّرَة بـ «قَدْ» كقول الشاعر:

أَفِـدَ الـتَّـرَحُّـلُ غَـيْـرَ أَنَّ رِكـابَـنـا لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحـالِـنـا وَكـأَنْ قَـدِ [٢][٤]

أي: «وكأَنْ قَدْ زالَتْ» فاسْمُ «كأنْ» في هذه الأمثلةِ محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأنِ، والتقدير: كأنْهُ زَيْدٌ قائمٌ، وكأَنْهُ لم تَغْنَ بالأمْسِ، وكأَنْه قَدْ زالَتْ، والجملَةُ التي بعدَها

---

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كأن» جملة اسمية، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت، ولكنه أشار إليها بعد:

وَصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـلَّـونِ كـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ

فـ«كأنْ»: حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وثدياه: مبتدأ ومضاف إليه، وحقان: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «كأن».

(2) مما رُوي أيضاً بيتُ:

ويـومـاً تـوافـيـنـا بـوجـهٍ مـقـسّـمٍ كأن ظبية تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

انظُرْهُ في «أمالي القالي» ص٧٢٩ ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ط١: ١٤٢٨/٢٠٠٨، تحقيق: علي محمد زينو، وله ثمَّة تخريجٌ وافٍ، وبيانٌ لأوجهِ تحريك «ظبية» بالحركات الثلاث.

(٣) إذا كانت جملة خبر «كأن» المخففة فعلية؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتمًا بـ«قد»، كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم٢)، وكقول الآخر:

لا يَـهُـولَـنَّـكَ اصـطِـلَاءُ لَـظَـى الـحَـرْ بِ فَـمـحـذُورُهَـا كـأَنْ قَـدْ أَلَـمَّـا

وإن قُصد بها النفي اقترنت بلم، كما في الآية الكريمة، وكما في قول الخنساء:

كـأَنْ لَـمْ يَـكُـونُـوا حِـمًـى يُـتَّـقَـى إذِ الـنَّـاسُ إذْ ذَاكَ مَـنْ عَـزَّ بَـزَّا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦):

كَـأَنْ لـم يُـدَمِّـنـهَـا أنِـيسٌ وَلـم يَـكُـنْ لَـهـا بَـعْـدَ أَيَّـامِ الـهِـدَمْـلَـةِ عَـامِـرُ

(٤) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب، فانظره هناك، والاستشهاد به هنا في قوله: «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأُخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بـ«قد»، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حُذفت جملة الخبر؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله: «لما تزل برحالنا».

خبرٌ عنها، وهذا معنى قولِهِ: «فَنُوِيَ مَنْصوبُها». وأشارَ بقوله: «وثابتاً أيضاً روي» إلى أنَّه قد رويَ إثباتُ منصوبها، ولكنَّه قليلٌ، ومنه قولُه: [الهزج]

ش١٠٨ ـ وَصَـدْرٍ مُـشْـرِقُ الـنَّـحْـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ[1]

(١) هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج١ ص٢٨١) ولم ينسبوها.

اللغة: «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة: «ووجه» وروى غيرُه في مكانها: «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله: «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف ـ وهو الصاحب ـ وأقام المضاف إليه مُقامَه «مشرق اللون» مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى: «حقان» تثنية حقة، وحُذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية «خصية، وألية» فقالوا: خصيان، وأليان، هكذا قالوا، وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان تثنية حق، بضم الحاء وبدون تاء، وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ومن ذلك قول عَمرو بن كلثوم التغلبي:

وَصَـدرًا مِـثْـلَ حُـقِّ الـعَـاجِ رَخْـصًـا حَـصَـانًـا مِـنْ أَكُـفِّ الـلَّامِـسِـيـنَـا

والعرب تشبِّه الثديين بحق العاج، كما في بيت الشاهد، وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: «**وصدر**» بعضهم يرويه بالرفع، فهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولها صدر، والأكثرون على روايته بالجر؛ فالواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «**مشرق**» صفة لصدر، ومشرق مضاف، و«**النحر**» مضاف إليه «**كأن**» مخففة من الثقيلة «**ثدييه**» ثديي: اسمها، وثديي مضاف، والضمير مضاف إليه «**حقان**» خبر كأن، ومن روى: «ثدياه حقان» ـ وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعليقة سبقت قريبًا (ص٣٥٤) ـ فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كأن، واسمها محذوف، والتقدير: كأنه ـ أي الحال والشأن ـ ثدياه حقان، وجملة كأن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «صدر»، وقد ذكر الشارح رحمه الله الروايتين جميعًا، وبيَّن وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله: «كأن ثدييه حقان» حيث رُوي بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها على أنه اسم «كأن» المخففة من الثقيلة، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يُروى برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب. ولا داعي لما أجازه الشارح على رواية: «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف، فإن في ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل، أحدهما: أن مجيء المثنى في الأحوال كلها =

فـ«ثَدْيَيْهِ» اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ بالياء، لأنَّه مثنًّى، و«حُقَّانِ» خبرُ كأنْ، وروي: «كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ» فيكونُ اسمُ «كأَنْ» محذوفاً وهو ضميرُ الشَّأْنِ، والتقديرُ: «كأنْهُ» و«ثَدْياه حُقّانِ» مبتدأ وخبر في موضعِ رفعِ خبرِ كأَنْ، ويُحتَملُ أنْ يكون «ثَدْياهُ» اسمَ «كأَنْ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنَّى بالألفِ في الأحوالِ كلها[1].

= بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب. ثانيهما: أن فيه حملَ البيت على القليل النادر ـ وهو ذكر اسم كأن ـ مع إمكان حمله على الكثير المشهور، والذي يتعين على المُعرِبين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح.

قد تمَّ بحمد الله تعالى وحسن توفيقه الجزءُ الأول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مع حواشينا عليه التي بذلنا في تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذي يجعل النفع بها داني الثمرات قريبَ الجنى، إنه وليُّ ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(1) أما بشأن بقية هذه الأحرف، فاعلم أنّ «ليت» و«لعل» لا يُخففان أبداً.

وأما «لكنّ» فتُخفَّفُ ولا تعمَلُ شيئاً بل تُهمَلُ وجوباً، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية؛ إذ إنها تصبح حرف عطف واستدراك يدخل على الجملة الاسمية، وعلى اللفظ المفرد.

وشذَّ يونسُ والأخفش بتجويز إعمالها قياساً على «أنّ».

وأفرط يونسُ في حكاية ذلك عن العرب.